المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت–

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل التنمية الاقتصادية.

دراسة حالة الجزائر(2003–2011).

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير.

تخصص: إدارة أعمال.

إعداد الطالبة: **إشراف الاستاذ:**

فضيلة بوعمود صالح طالم

لجنة المناقشة:

الأستاذ: بوساحة مُحَمَّد لخضر.....رئيسا

الأستاذ: طالم صالح.....مقررا

الأستاذ: زهرة مصطفى.....ممتحنا

السنة الجامعية:2015/2014.

إهداء

تبعثرت أوراقي، فأخذت اجمع أشتاتها لأضمنها بكلمات إهداء و محبة، فوجدت أطياف تتراءى أمام ناظري و في مخيلتي، أناس أفاضل يعجز اللسان عن بيان فضلهم خلال تحصيلي العلمي، و من منطلق الوفاء بالعهد و التقدير بالعرفان

أقدم أول ثمرات حصادي الى" أبي العزيز" أطال الله في عمره.

إلى من أنجبت فبوركت و ربت فأحسنت، فدعت فاستجيب لها، الى كل من كانت صدرا يحضنني و يدا تباركني و عينا تحرصني، الى التي لا تمل العين من رؤياها و القلب من هواها، الى التي أضاءت و ما زالت تضيء لنا النور في ظلمات الحياة و نبع الحنان" أمي الغالية" أطال في عمرها.

إلى جدتي الكريمة "يمينة" أطال الله في عمرها.

الى من وقفوا الى جانبي مشجعين و محفزين و وفروا الي سبل الراحة من أجل اتمام هذا العمل و الجهد، الى كل الاخوة و الاخوات:" خيرة، محمد، بختة، بن عامر، لخضر، الهواري، صليحة، أمينة، سعيدة، علي، إبراهيم".

إلى عصافير البيت: "عبد الحي نور الاسلام، أنس، محمد عبد المجيد، محمد نزيم، سامي عبد الجليل".

إلى صديقتي الغالية و توأم روحي "نصيرة".

إلى جميع الصديقات و الاهل و الاقارب.

إلى كل أساتذتي الكرام من الابتدائي إلى الجامعي.

إلى كل من أبكاهم حزني قبل أن يبكيني، إلى من أفرحهم فرحي قبل أن يفرحني.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

فضيلة

شكر

نشكر الله و نحمده حمدا كثيرا و مباركا على هذه النعمة الطيبة و النافعة نعمة العلم و البصيرة

.

يسرنا أن نتقدم بالشكر الجزيل و التقدير إلى الأستاذ المشرف "صالح طالم" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و إرشاداته القيمة.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر إلى أساتذة معهد العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير و طلبة السنة الثانية ماستر.

كما نشكر أيضا كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

الفهرس

الفهرس

الاهداء

الشكر

الملخص

قائمة الأشكال

قائمة الجداول.

المقدمة.....(أ-ح).

الفصل الأول: الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تمهيد.....10

المبحث الأول: تعريف، خصائص و وظائف المؤسسة الاقتصادية.....11

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية.....11

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية.....12

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية.....13

المبحث الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....16

المطلب الأول: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....16

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....18

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....24

المبحث الثالث: أنواع، مصادر، تحديات و سبل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....26

المطلب الأول: أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....26

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....28

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....30

المطلب الرابع: سبل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....32

خلاصة.....35

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية.

تمهيد.....37

المبحث الأول: عموميات حول التنمية.....38

المطلب الأول: تعريف التنمية.....38

المطلب الثاني: مراحل تطور التنمية منذ الحرب العالمية الثانية الى يومنا هذا.....40

المطلب الثالث: أبعاد التنمية.....41

المطلب الرابع: أنواع التنمية.....43

المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية.....46

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.....47

المطلب الثاني: علاقة التنمية الاقتصادية ببعض المفاهيم ذات الصلة بها.....48

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية.....49

المطلب الرابع: أساليب التنمية الاقتصادية.....50

المبحث الثالث: متطلبات، مصادر وأهداف التنمية الاقتصادية.....51

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية.....51

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.....53

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية.....55

خلاصة.....57

الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر(2003–2011).

تمهيد.....59

المبحث الأول: أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي.....60

المطلب الأول:أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية.....60

المطلب الثاني:أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مؤشرات التنمية الاجتماعية و البيئية.....63

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني(2003-2011).68

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل.....68

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنتوج الداخلي الخام و القيمة المضافة.....70

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات.....74

المبحث الثالث: متطلبات و مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....76

المطلب الأول: متطلبات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....76

المطلب الثاني: مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....77

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....79

خلاصة.....82

الخاتمة.....83

قائمة المراجع.....

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور مناصب الشغل المصرح بها.	69
02	تطور المنتوج الداخلي خارج المحروقات.	71
03	تطور القيمة المضافة حسب القطاع القانوني و قطاع النشاط.	73
04	الفرق بين الصادرات و الواردات خارج المحروقات.	75

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	اعتماد المعايير الكمية في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدول اليابان، الو. م. أ، فرنسا، بريطانيا، الشيلي، البرازيل، الهند و الجزائر.	17
02	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	19
03	تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	20
04	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب التعريف القانوني.	23
05	مراحل تطور مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية الى يومنا هذا.	41
06	معايير أبعاد التنمية.	43
07	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.	49
08	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي و التوظيف في الاقتصاديات الصناعية خلال سنتي(2004-2005).	61
09	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل في الجزائر(2004-2011).	68
10	تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني(2003-2011).	70
11	تطور القيمة المضافة حسب القطاع القانوني و قطاع النشاط(2003-2011).	72
12	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات(2003-2011).	74

الملخص:

إن المؤسسة مرت بتغيرات مسايرة للأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية التي عايشتها المجتمعات، و قد شغلت المؤسسة الاقتصادية بال الكثير من المفكرين الاقتصاديين عبر مختلف الازمنة باعتبارها نواة النشاط الاقتصادي، إذ عرفت أشكالها و أنماطها تطورات كبيرة وفقا لمقتضيات التطور العالمي و التكنولوجي السريع خاصة في القرن العشرين و الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية المعاصرة اتجهت إلى التغير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، و قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة و الاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية، و قد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، و في هذا السياق أنشأت في سنة1994 وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات كل هذا أعطى مجالا واسعا ودعما قويا لتنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من هنا جاءت إشكالية البحث حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية، من خلال معرفة أهم التطورات التي عرفتها و المشاكل و الصعوبات التي تواجهها.

Résumé :

L'entreprise en tant qu'entité, est passée par plusieurs phrases dévolution, en parallèle avec les mutations socio-économiques de la société.

Aussi, elle suscite l'intérêt de plusieurs économistes et ce depuis l'accession de l'économie au rang de science, ceci bien évidemment du fait qu' elle constitue le noyau de l'activité économique.

Ainsi, l'entreprise a vu ses formes et ses procédés évoluer de manière accélérée au cours du temps et surtout au cours du 20eme siècle.

En Algérie, et en raison des changements majeurs qu' ont connus le pays et le monde dans son ensemble, et du fait que l'économie repose de plus sur les forces du marché, l'entreprise privée a vu sa position s'affermir et son rôle prendre plus d'importance dans le processus du développement durable. L'une des conséquences de tout ceci, fut l'émergence des petites et moyenne entreprise, chapotées par un ministère (crée en1994) qui leur est spécialement dédié, et charge entre autres de créer un climat favorable et des conditions susceptibles de développer ces types d'entreprises, d'assurer leur pérennité et d'en faire un acteur majeur dans le processus de développement économique.

Partant de là, apparait la problématique de la recherche qui gravite autour de la qualification de la PME/PMI en Algérie, et notamment les problèmes et les obstacles qu'elles connaissent, la façon dont elles bénéficient du programme de mise à niveau, et plus important encore, le rôle qu' elles jouent dans le processus de développement du pays.

Abstract:

The economic enterprise has undergone changes to keep pace with the economic and social systems experienced by societies. Indeed, the enterprise has drawn the attention of many economic thinkers through the years as the nucleus of economic activity. Its patterns and forms have known significant development in accordance with the requirements of the global and rapid technological growth, especially in the twentieth century.

On the light of the economic and global contemporary changes, Algeria moved to the gradual adjustment of its economic policy relying on market forces, Algeria has allowed the reinstatement of private enterprises and the recognition of the important role they can play in the overall development. The result was the emergence of the sector of small and medium-sized enterprises as a real locomotive to genuine economic growth. In this context, a ministry in change of the sector of small and medium-sized enterprise was established in1994. Its task was to pave the way and create the appropriate and favorable conditions for the upgrade and rehabilitation of the activity of these enterprise. This gave broad and strong support for the development and promotion of small and medium-sized enterprise. Hence came the problem of research on the rehabilitation of small and medium-sized enterprises and their role in economic development in Algeria. This would be possible through the knowledge of its most important developments, and the problems and difficulties they face, and to what extent they benefit from the rehabilitation program, in addition to its developmental role.

المقدمة:

لقد عرفت التنمية بصفة عامة، والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة في الجزائر تحولات ومراحل كغيرها من اقتصاديات العالم، حيث تميزت بعد الاستقلال بالاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة والمجمعات الضخمة التي ساعد في إنشاءها وتطورها الارتفاع الذي كان يشهده سعر البترول آن ذاك، و استمر الحال على ذلك إلى غاية الأزمة البترولية العالمية التي شهدت فيها أسعار البترول انخفاضا محسوسا جعل من الدول المعتمدة على إيرادات البترول ومنها الجزائر تفكر في خطة جديدة للإنعاش الاقتصادي كبديل عن البترول، فاهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة التي توالت نتائجها الهزيلة من سنة إلى أخرى وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة، وفتحت المجال للخواص بذلك، وهذا انطلاقا من تيقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدليل على ذلك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات.

وإن المتتبع لتطور هذه المؤسسات عددا ونوعا ليجد الدليل على أهمية هذه المؤسسات من خلال ما تحققه من أهداف اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية، وذلك للميزة الأساسية لها والمتمثلة في تحقيق معدلات تشغيلية عالية على مستوى أفراد المجتمع خاصة الشباب منهم، وتحقيقها للتكامل الاقتصادي من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات للمؤسسات الكبيرة، وتحقيقها لمعدلات نمو معتبرة حيث تشير أن 70% من القيمة المضافة و60% من مناصب الشغل توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إشكالية البحث:

إذا كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الاساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي و الوطني على حد سواء، و هذا ما سعت الجزائر الى القيام به من خلال تبني استراتيجية وطنية تهدف الى ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الجزائر جزء من التنمية الوطنية التي تسعى الى خلقها من خلال دعم هذه المؤسسات، و انطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي و هو:

" **ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية و ما هو واقعها في الجزائر؟** ".

وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث و التي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العوامل التي تدفع الى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- ما هي السبل الكفيلة بتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟.
- ما الذي يعرقل سير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية؟.

الفرضيات :

للإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الابداع و خلق القيمة المضافة و بناء قطاعات النشاطات المختلفة.

- ليست هناك أي سبل من أجل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية على اعتبارها أنها مؤسسات مهملة في الاقتصاد.
- تصادف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل الأمر الذي يعيق عجلة التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية:

- الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة و النامية و في جميع المجالات و على جميع الاصعدة المحلية و الدولية.
- إرساء مختلف الافاق النظرية و التطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالتنمية الاقتصادية على حد سواء.
- الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات، و الاصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه.

كما أن الخطى الجديدة للجزائر الرامية إلى الدخول في المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة الأوروبية تفرض علينا تهيئة المؤسسات الجزائرية لدخول المنافسة الدولية، بمعنى أن على المؤسسات الجزائرية أن تقتحم الأسواق الخارجية من أجل تدعيم موقعها التنافسي في السوق الوطني.

أهداف البحث: نهدف من هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إظهار الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.
- تنمية وزرع فكرة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في ذهن الشباب.

- إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية الاقتصادية.

دوافع اختيار الموضوع: الدوافع أو الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار موضوع البحث هذا راجعة إلى:

- الاهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الآونة الاخيرة.
- الدور الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية.
- مدى أهمية الإنعاش الاقتصادي في التنمية الاقتصادية.
- إنشاء مؤسسة في المستقبل إن شاء الله.

حدود الدراسة: تدور الدراسة حول:

- **الحدود النظرية:** تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المواضيع المقترحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب، إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال بعدها التنموي.
- **الحدود المكانية و المكانية:** تمحورت الدراسة الميدانية في دولة الجزائر(2003-2011).

منهج البحث:

من أجل إرساء مفاهيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و مضمون التنمية الاقتصادية ارتأينا الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية الاقتصادية.

و لإسقاط الدراسة النظرية على واقع ولاية الجزائر، اعتمدنا على **المنهج الاستقرائي** لدراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالولاية.

أدوات الدراسة و مصادر البيانات:

تتمثل الادوات المستعملة لإجراء هذه الدراسة، و كذا مصادر البيانات فيما يلي:

- المسح المكتبي بالاطلاع على مختلف المراجع العربية و الاجنبية و مختلف الدراسات و الابحاث السابقة، و الانترنت و المجلات التي لها علاقة بموضوع البحث.
- بعض الوثائق التي تحصلنا عليها من بعض الهيئات .

الدراسات السابقة:

تم إجراء مجموعة من الدراسات و الابحاث العلمية و الاكاديمية في موضوع الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، و من أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة ما يلي:

ـ **الدراسة الأولى:** بعنوان" تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر"، و هي أطروحة لرسالة دكتوراه للباحث فراجي بلحاج منشورة باللغة العربية، و قد أكد الباحث في دراسته بناء على النتائج التي توصل اليها على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن لها تدعيم اقتصاديات الدول عامة و المساهمة في مواجهة مشاكلها، و ذلك من خلال الدور المتزايد الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الابداع و الابتكار، و كذا ازدياد فرص العمل الجديدة التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة حيث تشير كافة الدراسات في هذا المجال إلى الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التوظيف.

–الدراسة الثانية: بعنوان" دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية" رسالة ماجستير من إعداد الباحث وفاء دويس منشورة باللغة العربية، و قد توصل الباحث في دراسته الى أنه ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق و تطوير فرص العمل و بالتالي تخفيض البطالة، الى جانب أن خاصية التأقلم و المرونة و الابداع لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جعلتها خيار مناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

–الدراسة الثالثة: بعنوان" مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة" رسالة دكتوراه من إعداد الباحث يوسف حميدي، و قد توصل الباحث من خلال دراسته الى أنه تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الوطني من خلال ما توفره من مناصب شغل دائمة و قيمة مضافة، و كذا مساهمتها في زيادة التصدير و تقليل الاستيراد، بالإضافة الى أن يعتبر حجم المؤسسة و رقم أعمالها من بين العوامل المحددة لسلوكها تجاه العولمة.

– الدراسة الرابعة" بعنوان "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاستراتيجية لمواجهة العولمة في ظل اقتصاد المشاركة" رسالة ماجستير من إعداد الباحث حمزة فيشوش، و قد توصل الباحث الى أن أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تمارسها البنوك الاسلامية هي مؤسسات حديثة و مازالت في بداية تجربتها المصرفية و هي تعمل في ظل ظروف اقتصادية وضعية.

هيكل البحث:

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة الى أربعة فصول أساسية، حاولنا من خلالها الإلمام بموضوع البحث ما أمكن، وكذلك اختبار مدى صحة الفروض الموضوعة:

الفصل الأول: الاسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقسمناه الى ثلاث مباحث:

*المبحث الأول: تعريف، خصائص و وظائف المؤسسة الاقتصادية.

*المبحث الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

*المبحث الثالث: أنواع، مصادر تمويل، تحديات وسبل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية، وقسمناه الى ثلاث مباحث:

* المبحث الأول: عموميات حول التنمية.

* المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية.

* المبحث الثالث: متطلبات، مصادر و أهداف التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر(2003-2011)، وقسمناه إلى ثلاث مباحث:

* المبحث الأول: أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

* المبحث الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني(2003-2011).

* المبحث الثالث:متطلبات و مشاكل تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المقدمة

الفصل الأول: الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تمهيد:

يتجه العالم في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة و الواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران بجلاء أن هذا القطاع يمثل قطاعا هاما يتمحور حوله و تتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الاولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة ليصبح اقتصادنا قويا و متينا.

إن الرهان المستقبلي للاقتصاد الجزائري هو الترقية الحقيقية لاقتصادها، و ذلك بضبط كل السياسات التي بإمكانها أن تؤثر على حركية الاقتصاد، و في هذا الاطار نرى من المناسب وضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قلب هذا المشروع الاقتصادي الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ما هو موجود في العالم في ظل اقتصاد السوق تحت ظل العولمة.

نحن نسعى من خلال هذا الفصل إلى الاقتراب من بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، و سوف نتطرق إلى المباحث الأساسية التالية:

- **المبحث الأول**: تعريف، خصائص و وظائف المؤسسة الاقتصادية.
- **المبحث الثاني**: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- **المبحث الثالث**: أنواع، مصادر تمويل، تحديات و سبل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول: تعريف، خصائص و وظائف المؤسسة الاقتصادية.

المؤسسة هي مفهوم ذو طبيعة جد معقدة ، تتميز بالشمولية ويمكن النظر إليها من زوايا متعددة، حيث تعبر المؤسسة عن واقع اقتصادي وبشري واجتماعي، كونها تعمل في بيئة مجتمعية محددة، وتمثل جزءا من البنية الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع، وتأتي المؤسسة بوظائفها المختلفة في قلب البيئةالاقتصادية الديناميكية، التي ميزتها الرئيسية التطور و التغير، فالمحيط الحالي للمؤسسات جد معقد وغير مؤكد، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال مطالب وفروع هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية.

مصطلح المؤسسة وهو الترجمة لكلمة (entreprise)، كما يمكن استعماله ترجمة للكلمتين التاليتين (frim)و(undertaking). وللمؤسسة تعاريف متعددة نذكر منها:

– "المؤسسة هي الوحدة الأدق التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع، من اجل تحقيق الأهداف التي وجدت المؤسسة من أجلها"[1].

–" المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي. الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها وتكاليف الإنتاج. كما أن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي".[2]

وعرف شمبت"Schumpeter"المؤسسة كما يلي: " المؤسسة مركزا للإبداع ومركزا للإنتاج" ، أما بيرو "Perroux"فيذكر: "تقوم المؤسسة بتركيب السلطات"، وعرفها جلب رات "Galbraith" : " تتميز المؤسسة بتقسيم السلطات وبروز هيكل تقنين Technostructure الذين يملكون السلطة".[3]

[1]– عمر الصخري، "**اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، الطبعة الثانية سنة 2003، ص24.

[2]– عبد الرزاق بن حسين، "**اقتصاد و تسير المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى ، سنة 2002، ص ص: 24– 25.

[3]–عمر الصخري، مرجع سبق ذكره، ص 24.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف للمؤسسة كما يلي :

المؤسسة منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية، والإعلامية، بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف .

تعريف المؤسسة كنظام:

هي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي ويتكون هذا النظام من مجموعة عناصر متفاعلة بينها مترابطة فيما بينها لتحقيق هدف معين.

حيث يتميز كل نظام فرعي بهدف فرعي محدد. وبما أن الأنظمة الفرعية للمؤسسة متفاعلة فيما بينها فان ترابط الأهداف الفرعية للأنظمة يصب في تحقيق الهدف العام لنظام المؤسسة.[1]

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية:

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص الصفات والخصائص التالية للمؤسسة الاقتصادية[2]:

-المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.

-القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

-أن تكون قادرة على البقاء وتكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.

-التحديد الواضح للأهداف والسياسة وأساليب العمل، فكل مؤسسة لها أهداف تسعى لتحقيقها.

-يشمل اصطلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها.

[1]- ياسين بن ساسي، يوسف قريقي، "**التسيير المالي(إدارة مالية) دروس و تطبيقات**"، الجزائر، الطبعة الأولى، سنة 2006،ص32.

[2]- عمر الصخري،مرجع سبق ذكره ،ص ص: 25- 26.

وهناك خصائص أخرى للمؤسسة نذكر منها[1]:

1-ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الاعتماد وعن طريق الإيرادات الكلية أو القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها.

2-لابد أن تكون المؤسسة متكيفة مع البيئة التي وجدت فيها، فهي لا توجد منعزلة. فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف.

3-المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق كثير من الأفراد.

المطلب الثالث:وظائف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة الاقتصادية مجموعة من الوظائف تعتمد عليها خلال القيام بنشاطها و هي من المهام و العمليات المؤطرة و الموفرة لعوامل الإنتاج ، انطلاقا من البحث عن المواد الأولية، تحويلها ، تخزينها ثم توزيعها و إيصالها إلى المستهلك .

أولا: وظيفة الإنتاج: تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف في المؤسسات المختلفة، و هي تتعلق بخلق المنافع الشكلية للمواد و الخامات بتحويلها إلى سلع يمكن أن تشبع حاجات و رغبات المستهلكين (خلق منافع سواء للمؤسسة أو المستهلك).

ثانيا: الوظيفة الإدارية:و هي تخص التنبؤ،التنظيم،القيادة، التنسيق و المراقبة، و هذه الوظيفة هي التي تقوم بمراقبة كل الوظائف التي تقوم بها المؤسسة.

1. التنبؤ : " prévoir " هي البحث عن المعلومات ثم معالجتها لتحديد الفرضيات التي ستعتمد عليها المؤسسة في المستقبل .

2. التنظيم : " حتى تتمكن من مزاولة نشاطها بطريقة منظمة و مواصلة أعمالها بصفة تسلسلية لابد أن تقوم بوضع هيكل تنظيمي يساعد الأفراد على إنجاز مهامهم و يحقق الأهداف المسطرة للمؤسسة.

[1]- عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص.30

3. القيادة: " commander " بصفة عامة هي كل المحاولات التي تسعى إلى تحقيق أهداف المؤسسة.

4. التنسيق : " coordonner " يشير التنسيق إلى الترتيب المتناسق لجهود الجماعة ولتوفير وحدة عمل في سبيل هدف مشترك و كذلك لتتلاءم الوسائل مع الغايات .

5. الرقابة : رغم وجود سوء فهم لمعنى الرقابة إلا أنه يوجد اتفاق عام على أن الرقابة تشمل العناصر الآتية:

- أن الرقابة تصنع المعايير و الأهداف و الخطط التي تخدم كمرشد للأداء .
- أن الرقابة تقيس النشاط الجاري "كميا " إذا أمكن ذلك .
- أن الرقابة تتخذ الإجراءات التصحيحية في شكل قرارات رقابية.

ثالثا: الوظيفة المالية:تعتبر الوظيفة المالية من الوظائف الحيوية التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي مؤسسة ، فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق أو غيرها من الوظائف دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة و أوجه الإنفاق المتنوعة . فالأموال ضرورية لدفع المرتبات و الأجور ، و شراء المواد الخام و المهمات و تجهيز المؤسسة بالآلات والمعدات اللازمة ، و الحصول على الأراضي و المباني المطلوبة ... إلخ .

و من تم نجد الكثير من الكتاب يشبه الإدارة المالية بالقلب الذي ينظم حركة الأموال ، ويشبه المال بالدم اللازم للحياة .

و تنطوي الوظيفة المالية على كل ما يتعلق بالأموال في المؤسسة من :

التخطيط المالي ، التمويل ، الرقابة المالية.

رابعا: وظيفة التسويق:و تقوم على تقدير احتياجات المستهلك المختلفة و الضرورية من أجل توجيه أنشطة البحث والتطوير و الإنتاج و ذلك لإنتاج سلع ملبية لحاجات المستهلك و هناك عدة فروع في النشاط التسويقي :

* دائرة الإشهار : تقوم بعرض أهم منتجات المؤسسة بطريقة تشويقية تحدث أثر بسيكولوجي على المستهلك .

*دائرة البيع : تهدف إلى تحقيق الربح من جراء ما تم إنتاجه .

*دائرة بحوث التسويق : تقوم بدراسة و جمع المعلومات حول مختلف الأسواق والمنافسين و المستهلكين و ذلك لتحديد أفضل سلعة و عرضها في أفضل مكان و في الوقت المناسب .

خامسا: وظيفة الموارد البشرية:إدارة الأفراد هي ذلك النشاط الإداري و المتعلق بتحديد احتياجات المشروع ، من قوى عاملة و العمل على توفير الموارد البشرية ، أي توفير الكفاءات اللازمة فيما يخص العاملين سواء على الإدارات أو على مستوى العاملين .

فهي تقوم بعدة وظائف نذكر منها :

*التوظيف : تعتبر العملية الإدارية التي تقتضي من المؤسسة تحديد احتياجاتها من القوى العاملة القادرة و الراغبة و المتاحة للعمل و البحث عن هذه العناصر و ترغيبها في العمل ، ثم اختيار أفضل العناصر المتقدمة ليكونوا أعضاء في المؤسسة .

*التكوين : هو تزويد الفرد بمجموعة من الخبرات و المهارات التي تجعله صالحا لمزاولة عمل ما .

*التحفيز: هو ترغيب الفرد في العمل و الاستمرار فيه و الولاء له بغرض خلق منظمة اجتماعية يسود فيها التعاون المشترك و الولاء الجماعي و الرغبة الصادقة في تحقيق الأهداف.

*تقييم الأداء : يتم من خلالها تحديد مدى كفاءة أداء الأفراد ، فهي وسيلة لقياس قدرات كل فرد .

*الترقية : يتم ترقية الأفراد ذوي الكفاءات العالية[1] .

سادسا: وظيفة التموين:هي الوظيفة المختصة بتوفير المواد و مختلف الأصناف أين يحددها التخطيط و الإنتاج وكذلك شراء الآلات و الأدوات المطلوبة للدوائر الأخرى .

فهي إذن إمداد المؤسسة بالبضائع و المواد الأولية و المنتجات الضرورية ، و هذا بالنوع و الكمية و الوقت الملائم و بأقل التكاليف و هي تضم وظيفة الشراء و وظيفة التخزين .

المبحث الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إنّ مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف المعايير المعتمدة في التصنيف، سواء كانت معايير كمية متمثلة في المؤشرات الاقتصادية والتقنية، أو نوعية حسب خصائص وطبيعة المؤسسات في كل دولة وأهمية هذا النوع من المؤسسات في اقتصاداتها.

المطلب الأول: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

لقد تبنى مجموعة من الباحثين محاولات لإعطاء تعريفات شاملة ودقيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورغم تباينها إلا أنها تركزت على نوعين من المعايير:

أولا:المعايير الكمية: وتتمثل في المؤشرات الاقتصادية والتقنية، فالمؤشرات الاقتصادية تشمل: عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، أمّا المؤشرات التقنية فتتمثل في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال.لكن المعيار الأكثر استعمالا لدى الدول هو المعيار ثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة. والملاحظ على هذا المعيار سهولة حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيله فيما يخص نشاط المؤسسة، ونشير هنا إلى أنّه يمكن استخدام معيار واحد للتصنيف، وقد يتطلّب الأمر استخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت.

والجدول رقم (01): يوضح لنا كيفية اعتماد المعايير الكمية في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول اليابان، الو.م.أ، فرنسا، بريطانيا، الشيلي، البرازيل، الهند والجزائر.

[1]– سمير الشيخ " **تنمية الموارد البشرية في البنوك الإسلامية**" ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الأولى، سنة 1987 ، ص ص21– 26 .

جدول رقم 01: المعايير الكمية المعتمدة في تحديد التعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الـدول	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
	عدد العمال	رأس المال
اليابان	300	100 مليون ين
الولايات المتحدة	300	----
فرنسا	500	05 مليون فرنك فرنسي
بريطانيا	300	----
الشيلي	300	3.5 مليون دولار
البرازيل	300	3.6 مليون دولار
الهند	30	750 ألف روبية
الجزائر	250	15 مليون دينار

Source: Rapport sur l'd'État des lieux de secteur PME ,Ministère de PME, Juin 2000, p21. 05

ثانيا: المعايير النوعية: لا يكشف الاعتماد على المعايير الكمية لوضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الأخرى عن طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص وعمق تقسيم العمل..... لذا فإنّ تعريف المؤسسات ص و م، لا يعتمد على المعايير الكمية فحسب، بل يتعيّن إضافة معايير نوعية أخرى تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، وكذا شرح طبيعتها و اختلافها مع باقي التنظيمات الأخرى.

وفي كتاب (Development Industry Small) لمؤلفه (E-Staley) تكون المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا توفرت فيها خاصيتين من الخصائص الأربعة التالية:

1-استقلالية الإدارة، فعادة ما يكون المسيرون هم أصحاب المؤسسة.

2-تعود ملكية المؤسسة ورأس مالها لفرد أو مجموعة من الأفراد.

3-تمارس المؤسسة نشاطها محليا، إذ أنّ احتياجاتها إلى السوق يمكن أن تمتّد خارجيا، كما أنّ أصحاب المؤسسة و العاملون فيها يقطنون منطقة واحدة.

4-تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم، إذا ما قورنت بالمؤسسة كبيرة الحجم تمارس نفس النشاط[1].

ويعكس هذا التنوّع في المعايير تعدّد الخصائص التي يتميّز بها القطاع المعني، الأمر الذي أدّى إلى تعدّد التعاريف من بلد إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، حتى وإن اتّفق بعضها في نوعية المعايير المعتمدة، إلاّ أنّها لا تعطيها نفس الأهمية بسبب عدّة عوامل اقتصادية، تقنية وسياسية[(2)]من بينها:

*العوامل الاقتصادية: تتمثّل في التطور اللامتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول، فالمؤسسة التي تعتبر كبيرة في إفريقيا الغربية يمكن أن تكون صغيرة في اليابان مثلا، كما أنّ شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي قد تتغيّر من مرحلة لأخرى، ممّا يؤدي إلى تغير في حجم المؤسسات، فإذا كانت المؤسسات التي توظّف 200عامل تعتبر كبيرة في فترة معينةّ قد تصير صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، كما يؤدي تنوع الأنشطة الصناعية إلى تغير في متوسط أحجام المؤسسات في مختلف الفروع.

*العوامل التقنية: تتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها، فإذا كانت المؤسسات في بلد ما أكثر اندماجا، فإنّ عملية إنتاج كافة الأجزاء تتم في مصنع واحد ، وبالتالي يتجه حجم هذه المؤسسات نحو الكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا كانت عملية الصنع مجزئة وموزعة على عدد من المؤسسات المستقلة عن بعضها و المتكاملة، سيؤدي إلى ظهور وحدات إنتاج صغيرة أو متوسطة.

*العوامل السياسية: تتمثل في مدى اهتمام السلطات بهذا القطاع، ويظهر ذلك خاصة عندما تريد الدولة توجيه ومساعدة القطاع.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تسمح عملية تحديد التعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إرساء إحدى قواعد التنمية الاقتصادية في البلاد، وهذا ما يساعد الدّولة على إعداد السياسات وبرامج الدعم للمستفيدين من القطاع.

[1]- السعيد بريبش، "**مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**"، كلية العلوم الاقتصادية ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر2007، ص62.

[(2)]- دمدوم كمال، " **دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة**"، دراسات اقتصادية، الاغواط، العدد02(2000)، ص185.

ونظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول، نجد غياب تعريف متّفق عليه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فبعض الدول تعتمد على القانون في تعريفها كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ودول و منظمات يكون تعريفها إداريا، مثل ماهو عليه الحال بالنسبة لـ ألمانيا وهولندا، بالإضافة إلى بعض التعاريف الأخرى المتّفق عليها من قبل المجموعات الدولية، مثل التعريف المقدّم من طرف البنك الأوربي للاستثمار.

لهذا سنحاول تقديم تعاريف لبعض الدول، ثمّ نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

أولا: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:لقد تمّ تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كمايلي[1]:

*المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة.....من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

*مؤسسات التجارة بالجملة.....من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

*المؤسسات الصناعية..... عدد العمال 250 عامل أو أقل.

ثانيا: تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:ميّز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول رقم 02.

جدول رقم(02): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي.	أقل من 100مليون ين.	300 عامل أو أقل.
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين.	100 عامل أو أقل.
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين.	50 عامل أو أقل.

Source: BRAIN.D, Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi, études documentaire n :4715 .1983 , p 5.

[1]-لخلف عثمان، "**دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**"، رسالة ماجستير، غير منشورة،جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 1994، ص11.

ثالثا: تعريف السوق الأوربية المشتركة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أمام هذا الاختلاف الذي يتعلّق بالتعريف المقدّم لهذا القطاع بين الدول الأوربية، ارتأينا إلى إدراج التعريف المقدّم في إطار السوق الأوربية المشتركة، والذي يقترحه البنك الأوربي للاستثمار، إذ يعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة تلك المنشأة التي تحقّق المعايير التالية[1]:

1-عدد العمال المشتغلين يصل إلى 500 عاملا أو أقل.

2-يصل حجم الاستثمارات الثابتة فيها 79 مليون وحدة نقدية أوربية أو أقل.

رابعا:تعريف اتحاد بلدان جنوب آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لقد أعطى هذا الاتحاد تعريفا حديثا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والملخص في الجدول التالي:

جدول رقم(03): تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

عدد العمال	نوع المؤسسات
من 1 إلي 10 عمال	مؤسسات عائلية و حرفية
من10 إلي 49 عامل	مؤسسات صغيرة
من 49 إلي 100 عامل	مؤسسات متوسطة
أكثر من 100 عامل	مؤسسات كبيرة

Source: LEFEBURE BLED.F.financement des entreprises .édition PARIS ,1992.p 793

كما اعتمد الاتحاد على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الإشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة، عكس المؤسسات الصغيرة

[1] مشري محمد الناصر،" **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011/2008،ص32.

والمتوسطة، حيث يعرف نوعا من تقسيم العمل، يبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج، ليهتمّ أكثر بالإدارة والتسيير.

خامسا: تعريف الاتحاد الأوربي:

حدّد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1996 من طرف الاتحاد، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

1-المؤسسة المصغّرة هي مؤسسة تشغّل أقل من 10 أجراء.

2-المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغّل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.

3-المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغّل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

سادسا: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد كانت للجزائر عدّة محاولات في تحديد تعريف للمؤسسات ص و م، ولكنّها تعاريف غير رسمية، فأوّل محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات ص و م (1974- 1977)، الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة معطيا التعريف الآتي: نسمّي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية:

1-مستقلّة قانونا.

2-تشغّل أقل من 500 شخص.

3-تحقّق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلّب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

أمّا المحاولة الثانية، قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983، حيث ركّز الملتقى في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال، فعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنّها المنشأة التي:

1-تشغّل أقل من 200 عامل.

2-تحقّق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري.

ثمّ كانت المحاولة الثالثة، بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية، والذي يعرّف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنّها:

"كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات أو الاثنين معا، ذات حجم صغير أو متوسط، تتمتّع بالتسيير المستقل، والتي تأخذ إمّا شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية".

إلاّ أنّ هذه التعريفات تبقى ناقصة، لكونها لم تعرّف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخرى، ولإدراكها بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعريفا مفصّلا رسميّا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث أعطى المشرّع تعريفا يضع حدّا للفراغ القانوني الحاصل، والجدل القائم حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بأنّ الجزائر قد تبنّت ميثاق بولوني "La charte de Bologne" في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في جوان 2000[1]،وهو ميثاق يكرّس التعريف الذي حدّده الاتحاد الأوربي سنة1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

ومن بين التعاريف التي تضمّنها القانون التوجيهي نذكر ما يلي[1]:

" تعرّف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

1-تشغّل من 1 إلى 250 شخص.

2-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (02) ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار كما تستوفي معيار الاستقلالية.

وهناك بعض التعاريف المفصّلة التالية:

3-المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغّل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.

---

[1]-بوهزة محمد وآخرون،"**تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–حالة المشروعات المحلية سطيف**"، الدورة التدريبية الدولية حول: "**تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية**"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف من 25-28 ماي 2003 ، ص8.

[2]– **الجريدة الرسمية**، القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77، ص26

4-المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغّل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200)مليون دينار، أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.

5-المؤسسة المصغّرة هي مؤسسة تشغّل من عامل (01) إلى تسعة(09) عمّال، وتحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار".

ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي :

جدول رقم(04) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب التعريف القانوني.

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من200 مليون دينار	أقل من100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 02 إلى 200 مليون دينار	من100إلى500مليون دينار

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى المواد السابقة.

من خلال الجدول نستخلص أنّ تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يرتكز على ثلاثة مقاييس: المستخدمون، رقم أعمال الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

حيث جاء في القانون التوجيهي السابق تعريف هذه المصطلحات كمايلي:

1-الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أمّا العمل المؤقت أو العمل الموسمي، يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلّقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

2-الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدّته اثني عشر (12)شهرا.

3-المؤسسة المستقلّة: كل مؤسسة لا تملك رأسمال بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تتميّز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بمجموعة من الخصائص تميّزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبرى، كما تجعلها خيارا سياسيا جذّابا و يمكن حصرها فيما يلي[1]:

أولا: الملكية المحلّية: في كثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أشخاص يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكّم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين قاطنين في المجتمع المحلي، ممّا يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار العمالة، وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة، أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي.

ثانيا: الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: نظرا لصغر حجم رأس المال المستثمر، لا نجد أنّ صاحب المؤسسة يعتمد على الموارد الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموالهم إذا لم تتوفّر لهم الضمانات الكافية في ذلك، وإذا لجأ إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أعماله، كما أنّ المستثمرين الخارجيين لن يخاطروا بأموالهم إذا لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، وإذا لجأ إلى التمويل الخارجي فإنّه يقتصر على الأصدقاء والأقارب، وهذا يعني أنّ الاعتماد على التمويل البنكي الكلاسيكي يكون ضعيف بسبب:

1-عدم قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الملفات البنكية اللازمة.

2-عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القروض.

ثالثا: تلبية طلبات المستهلكين: تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة، في حين نجد أنّ أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا، مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف، لهذا فإنّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل على التقليل من

[1]– قويقع نادية، "**إنشاء وتطوير لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية – حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 2001، ص20 .

أوجه عدم المساواة وهذا بتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع و الخدمات.

رابعا: التدقيق في الإبداع والاختراع: تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في الكثير من الأحيان إلى الابتكار والإبداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أنّ هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات عن طريق الاختراعات والابتكارات الجديدة حتى تستطيع أن تنافس المؤسسات الكبرى ذات الوفرة في الإنتاج.

خامسا: المقاولة من الباطن*: وهي تمثّل وسيلة دعم المؤسسات الكبرى، وتمثل نوع من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبرى، ومؤسسات مقاولة Sous Traitantes تتميّز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف مع شروط التعاون، حيث أنّ هناك شكلين من التعاون هما:

1-التعاون المباشر: ويتمّ عن طريقة العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطا لإنتاج آخر، وهذا الشكل من التعاون يساهم في خلق مناصب الشغل كما ينمّي الصناعة.

2-التعاون غير المباشر: يؤدّي هذا النوع من التكامل إلى دعم نظام تقسيم العمل والتخصّص، حيث يتيح الفرصة أمام المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، لتتخصّص في إنتاج معين وفي حدود إمكانياتها الإدارية والفنّية، وهذه النشاطات، لا تتدخّل فيها المؤسسات الكبرى.

سادسا: فعالية الموارد البشرية والمادية:

تشكّل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، معبّئا فعالا للموارد البشرية والمادية، فهي تستطيع أن تكون بمثابة ادخار للملاك الصغار، الذين يبحثون عن استثمار أموالهم، عوض اللجوء إلى وضعها في المصارف، بحيث يقومون بإنشاء مؤسسات خاصة بهم، وكذا الخطة العامة للمؤسسة تبيّن الخطوط العريضة والاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي للبلد في القطاعات المختلفة كالتكنولوجيا وغيرها، ومن الدوافع الأساسية للتطور التكنولوجي نجد المنافسة الشديدة، التي تمرّ بها سوق المنتجات، وكذا سوق التكنولوجيا وغيرها.

* - هي أداة تستغل من خلالها المؤسسات الكبرى (صاحبة الطلب)المؤسسات الأقل حجما، ويظهر هذا الاستغلال في انخفاض تكلفة المنتجات التي تحصل عليها المؤسسات الكبرى من المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، مقارنة بم لو أنتجتها بنفسها.

سابعا: إقامة تكامل أنسب للإنتاج: يوجد العديد من المناطق في العالم تكون على شكل مدن صغيرة ومناطق ريفية، حيث أنّ المنتجات تصل أسواقها بصفة محدودة وغير كافية لتغطية طلبات المستهلكين في تلك المناطق، ولكي يتمّ تغطية هذا النقص هناك مستثمرون يقطنون في تلك المناطق، يقومون بإنشاء مؤسسات الصغيرة و المتوسطة، متخصّصة في إنتاج وتصنّيع المنتجات كثيرة الطلب وبكمية محدّدة حسب الطلب، وهكذا تقوم بتغطية الطلب الناقص.

ثامنا: الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي: يقصد بهذه الخاصية غياب نظرة استراتيجية بعيدة، تمكّن المؤسسة من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، كما تمكّن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات عمله ودراسة سلوك المستهلك (ما الذي يمكنه شرائه؟، من هو المستهلك المستهدف؟، كيف يمكن المحافظة عليه؟).

تاسعا: مستوى تدنّي التكنولوجيا:لا تستعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المطلوبة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لا تستوجب استثمار ذو قيمة مرتفعة، ولا يد عاملة ذات اختصاص عال، مثل قطاع النسيج وتفصيل الملابس، وبالتالي فإنّ هذه المؤسسات تعطي فرصا أكبر لتشغيل اليد العاملة، كما أنّ النظام المعلوماتي يتميّز بقلة التعقيد ممّا يسهل الاتصال بين الإدارة والعمال.

المبحث الثالث: أنواع، مصادر تمويل ، تحديات و سبل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ليس هناك من شك في أن جميع المؤسسات على مختلف مستوياتها و أنواعها و مهما كان حجمها و طبيعة نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل المناسب و المهارات الادارية الملائمة حتى تنمو و تحقق دخلا و ربحا مقبولين، و قد أصبح تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشكل مفتاحا مهما لتحقيق التنمية المتكافئة، و خصوصا بالنسبة للمجتمعات الفقيرة و الاقل حظ.

المطلب الأول: أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تنقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الع عدة أشكال، و هذا بسبب تنوع المجالات و الانشطة التي تعمل من خلالها، و يمكن تلخيص أهم الاشكال التي يمكن أن تكون عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

أولا:أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط: و تنقسم الى[1]:

1-مؤسسات إنتاجية: و هي نوعان:

*مشروعات تنتج سلعا استهلاكية مثل الصناعات اليدوية و ورش الانتاج التي تستخدم الموارد المحلية.

*مشروعات تنتج سلعا إنتاجية تدخل في إنتاج سلع أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملايين الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات.

هنا تجدر الاشارة الى أنه عندما تحصل الصناعات الصغيرة على مدخلاتها من الصناعات الكبيرة فتسمى هذه العلاقة بالتصنيع اللاحق، و لكن في حالة حصول الصناعات الكبيرة على مدخلاتها من الصناعات الصغيرة فتسمى التعاقد من الباطن.

2-مؤسسات خدماتي: هي مشروعات تقدم خدمات لعملائها مثل الاستشارات و إصلاح السيارات و خدمات الكمبيوتر.

3- مؤسسات تجارية: و هي التي تقوم بشراء السلع و إعادة بيعها، أو تعبئة سلعة أو تغليفها ثم بيعها مثل تجارة الجملة و التجزئة.

ثانيا: أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات: حسب هذا التصنيف تنقسم هذه المؤسسات الى ثلاثة أقسام:

1-**المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية:** تنتج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذا الصنف من السلع ذات الاستهلاك النهائي كالملابس الجاهزة، المنتجات الغذائية، الورق و غيرها من السلع الاستهلاكية.

2-المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطة: حسب هذا التصنيف تنتج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السلع التي تستعمل كوسيط لإنتاج سلع نهائية كقطع الغيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية و غيرها.

3-المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز: إن صناعة التجهيز تتطلب تكنولوجيا عالية و يد عاملة مؤهلة و كذا رأس مال كبير، و هذا ما يجعل تدخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محدودة و مقتصر على الفروع

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن،" **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية**"، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير حول "**الاقتصاد الاسلامي، الواقع**..... **و رهانات المستقبل**" أيام 23و24 فيفري2011، المركز الجامعي غرداية، ص32.

البسيطة فقط، كإنتاج و تركيب بعض المعدات و الادوات البسيطة، إصلاح الآلات و المعدات مثل وسائل النقل و الاجهزة الكهرو منزلية.

ثالثا:أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجه المؤسسة: تصنف هذه المؤسسات حسب توجيهها الى المهن الحرفية التقليدية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تقوم بالمناوبة[1].

1-المهن الحرفية و التقليدية: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممارسة للمهن الحرفية و التقليدية عن المؤسسات الاخرى في كونها تنتج سلع استهلاكية ذات طابع تقليدي كإنتاج المنتجات الجلدية، الزيت الطبيعي، الملابس التقليدية....الخ لتلبية الحاجات اليومية، أي أنها تقوم بالأعمال الاولية التي تعتمد على ادوات يدوية بسيطة و تجهيزات قليلة في تنفيذ أعمالها.

2- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تقوم بالمناوبة: في هذه الحالة المؤسسات الكبرى عوض أن تقوم ببعض المهام أو العمليات و التي هي بحاجة إليها، سيتم إنجازها من طرف مؤسسات صغيرة و متوسطة أخرى و التي تصبح مؤسستها المناوبة، و تقوم هذه المؤسسات بالوظيفة التكميلية للمنتوج الوارد من المؤسسات الكبرى و الذي يوجه مباشرة الى الاستهلاك النهائي.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لابد من الاشارة هنا الى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتاج الى التمويل في فترات حياتها بدءا بتأسيسها و انطلاقها، و اثناء تطويرها و تنميتها و تحديثها، و يمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في[2]:

أولا: التمويل من المصادر الداخلية:تعتمد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية،و تتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1-رأس المال (الأموال الشخصية):و يسمى أيضا بالأموال الخاصة و يتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة و الأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء ، و يكون هذا الجزء من الاموال ضروري في مرحلة الانطلاق و النمو.

[1]- سحنون سمير، بونوة شعيب، الملتقي الدولي حول:" **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**"، يومي:17 و 18 أفريل2006، ص46.

[2]-Trudeau Jean – Claude. **"Stratégie industrielle"**.2eme Ed. paris :Vuibert.1998.page112.

2-التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الاكثر استعمالا من طرف المؤسسة و ذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل و ذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية و كذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة و قيمة الارباح الموزعة على المساهمين، الاهتلاكات، و المؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية.

ثانيا: التمويل من المصادر الخارجية: عادة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ الى المصادر الخارجية و المتمثلة فيما يلي[1]:

1-الائتمان التجاري: حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الاجل و الذي تحصل عليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الموردين و هي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع و المواد الاولية التي تحصل عليها المؤسسة من الموردين.

2-الائتمان المصرفي: و هو يمثل القروض القصيرة الاجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الاجل و القروض المتوسطة الاجل و الطويلة الاجل لتمويل استثماراتها.

3-التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية: يعتبر هذا النوع من التمويل اكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في الدول النامية و ذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، و التمويل غير الرسمي هو ذلك التمويل الذي يتم خلال قنوات تعمل غالبا خارج الاطار القانوني للدولة.

4-التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم و الجمعيات المهنية: رغبة من الحكومة في ترقية و تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت بإنشاء مجموعة من المؤسسات و الهيئات الحكومية بالإضافة الى الجمعيات المهنية التي تسعى الى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم و المساعدات المالية و الفنية و ذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية و القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2].

---

[1]-Maryse Salles ،**"Stratégies des PME et intelligence Economique"**.1er Ed.Paris.Economique.2003.page40.

[2]- آيت عيسى عيسى،" **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس، جامعة تيارت،2011، ص33.

5-عقود تحويل الملكية:الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات و الفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هناك عدة تحديات للبقاء في السوق و ضمان الاستمرارية، و من ضمن هذه التحديات نجد[1]:

أولا: التحديات الخاصة بالموارد البشرية: تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة تحديات بخصوص الموارد البشرية و يعود ذلك إلى[2]:

1-ضعف المهارات العمالية المطلوبة في الميدان التجاري و التمييزي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب انعدام الخبرة,

2-انخفاض إنتاجية العمل و هذا يعود إلى صعوبة الحصول على المهارات العمالية المطلوبة بالإضافة إلى عدم القدرة على تدريب عمالها لمحدودية إمكانياتها.

ثانيا: التحديات الخاصة بالموارد الأولية: تعاني المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من مشاكل عدة بخصوص اقتناء الأولية نذكر منها:

1-ارتفاع تكلفة المواد الأولية مما يتطلب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شراء كميات محدودة.

2-انعدام ضمان مستوى جودة المواد الأولية مما يتطلب على المؤسسات المتوسطة و الصغيرة شراء كميات محدودة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

ثالثا: التحديات التكنولوجية: من أهم التحديات التكنولوجية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد:

1-عدم القدرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة لنقص الامكانيات.

2-ضعف حماية اختراعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و صعوبة القيام بالبحوث.

---

[1]- ليلى لواشي،" **التمويل المصرفي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري-وكالة بسكرة-**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، دفعة2005، ص82.

[2]- حوشين كمال، بعداش عبد الكريم، "**استراتيجية توزيع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، الملتقى الوطني حول:" **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية**" ، يومي20 و 21 أفريل2004، المركز الجامعي-بشار-، ص65.

و يمكن إضافة بعض التحديات التالية:

***ثورة المعلومات:**

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، و التي تمثل ثورة علمية في المعلومات و الاتصالات و المواصلات، و هذا ما يشجع الاندماجيات بين الشركات الصغيرة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية.

***التطور التكنولوجي:**

لقد أدى التقدم التكنولوجي الى الاهتمام بالأساليب الانتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية للزيادة من جودة المنتجات، و رفع إنتاجية الاداء داخل المؤسسات، مما يحسن و يدعم المزايا التنافسية[1].

***عالمية الاتصال:**

لقد ادى التقدم الفني في مجال الاتصالات و المواصلات، و تبادل المعلومات و التقنيات الحديثة و الفضائيات الى تقريب المسافات، و منه أصبحت الشركات و المؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، من خلال شبكة الانترنت.

***عالمية التجارة:**

سعت دول العالم الى توسيع دائرة التجارة الدولية و جعلها عالمية من خلال إنشاء الاتفاقيات العامة للتجارة و التعريفة الجمركية و التي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة1995.

***عالمية الجودة:**

ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودةISO"International Organization Standardization" و هي شهادات جودة ممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، و بالتالي أصبح بمقدور الدول الاعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع و الخدمات المتدنية الجودة الى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.

[1] – شريف غياط، محمد بوقموم،" **التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد24، العدد الاول2008، ص40.

المطلب الرابع: سبل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن الحد من الصعوبات و العراقيل التي تعترض المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و إيجاد حلول لمشكلاتها من أجل المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الانتاجية، و تطوير قدرتها التنافسية، يتطلب اتخاذ جملة من التدابير نوجزها فيما يلي:

أولا:الدعم الحكومي: يتمثل الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية في عدة صور، و مظاهر في مختلف مراحل هذه المشروعات، و هو يتخذ الأشكال التالية[1]:

*إزالة القيود و المعوقات الادارية، و ذلك بتوفير البنية التحتية، من طرق و مواصلات، و تأمين التمويل بشروط ميسرة، تشجيع التصدير، تخفيض رسوم الانتاج و الضرائب المباشرة و غيرها.

*تقديم الاستشارات الاقتصادية: و تشمل تعريف المنتجين بالقيام بدراسات الجدوى، مثل اختيار نوع الصناعة و الموقع و رأس المال اللازم و الأسواق، و بعد قيام المشروع، اطلاعهم على كل ما يتعلق بالمواد الأولية، و اليد العاملة و تحسين الجودة، و رفع القدرة التنافسية...

أما الاستشارة الفنية فتشمل المسائل المتعلقة بالاستغلال الامثل للآلات و المعدات، و الصيانة و الاصلاح، و تشمل الاستشارة الإدارية فتشمل المسائل المتعلقة بالتمويل و تخطيط الانتاج و تسويق المنتجات.

*إقامة مؤسسات مالية متخصصة في التعامل مع هذه المشروعات بشروط ميسرة، تراعي ظروف نشاطها و امكانياتها المتاحة، بالإضافة لتخصيص حصة عادلة من الدعم الدولي في إطار التعاون المتعدد الأطراف الذي تبرمه الحكومة مع المصارف الدولية.

*انشاء هيئات ضمان المخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، و هذا للتغلب على مشكل الضمانات التي تشترطها البنوك.

*تحديد الحكومة بوضوح لسياستها و خططها الانتمائية تجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في إطار التنمية الشاملة، مع بيان أهدافها و توجيهاتها إزاء دور هذه المؤسسات.

[1]- محمد زوزي، " **تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، السنة الجامعية2010/2009، ص66.

ثانيا:تسهيل التمويل: نظرا للوضعية الراهنة لمعظم الدول النامية، فإن جل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من مشكل التمويل، و كذلك عدم الاستجابة لمقتضيات شروط الضمان التي تطلبها مؤسسات الإقراض، لذلك من الواجب إعداد و تنفيذ البرامج للقروض أيا كان مصدرها مراعاة ما يلي:

*يكون تسديد القروض على اساس جداول سداد واقعية و فترات سماح معقولة، و أسعار فائدة قريبة من الاسعار السائدة في السوق المالية.

*تحسين أداء المحافظ المالية، عوضا من فرض رسوم جزائية و تطبيق إجراءات الرهن، أو اشهار الإفلاس، في حالات التخلي عن السداد لأسباب موضوعية.

*التركيز على دور المؤسسات الحكومية، و غير الحكومية كالجمعيات التعاونية، و جمعيات التضامن و غيرها من الصيغ التعاونية في تمويل هذه المشروعات.

ثالثا: الادارة الرشيدة: ان نجاح المؤسسات الصغيرة يتوقف على الاعتراف بأهمية الموارد البشرية، و التعاون بين العاملين و مرؤوسهم، و الادارة الرشيدة القائمة على الفهم و المعرفة و الكفاءة العالية و المتميزة ضرورية لتطوير القدرات الانتاجية لهذه المشاريع. كما أن التحسين المستمر للمهارات و التقنيات الادارية، هما أيضا مطلب ملح لرفع كفاءة أداء هذه المشروعات، بما يكفل لها الاحتفاظ بموقعها المتميز ضمن المؤسسات الصناعية الوطنية.

رابعا:التدريب و التطوير: التدريب و التطوير يساعدان أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مواجهة مشاكل الادارة، بشكل منطقي و العمل على إيجاد حلول لها، و تعزيز الخبرة بالمعرفة المكتسبة من التدريب سعيا الى تطوير العمل و زيادة الانتاج، و رفع الكفاءة الانتاجية و تحسين القدرة التنافسية. كما أن تدريب الاطارات، و التدريب المنظم للعمال يسمح لها بترقية الأداء.

خامسا: إتقان الإنتاج و حسن تسويقه: يمثل الانتاج و التسويق أحد انشغالات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يقتضي الارتقاء و الاهتمام بما يلي:

*الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين الفن الانتاجي.

*تطوير تصميم المنتجات و الالتزام بالمواصفات العالمية و الرقابة على جودة الانتاج، و تطبيق معاييرها.

*إدخال محاسبة التكاليف كأداة للرقابة، و خفض تكاليف الكلية للمنتجات، من أجل البيع بسعر تنافسي.

*توسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات، و التعريف بها و الإعلان عنها بالطرق الحديثة، كالاشتراك في المعارض الوطنية و الدولية.

*إظهار المنتجات بطريقة مرضية و واضحة، لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين و الدوليين، و إقامة علاقات متجددة مع العملاء الكبار، و ذلك للوصول الى الأسواق الخارجية.

*التركيز على فتح أسواق جديدة، أو عمل دراسات تسويقية، و القيام بدراسة السوق، و احتياجاتها و تطوراتها، و توفير معلومات حديثة حول اتجاهات و فرص إمكانات اقتحام الأسواق الدولية.

سادسا:الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة: أصبح لا يمكن الاستغناء عن المنتجات التكنولوجية و الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، و الاتصال لتحسين الكفاءة و القدرة على التنافس و القابلية لتوليد الربحية لهذه المشروعات، مما يتطلب منها إجراء بحوث مناسبة، و نشر المعلومات عن التكنولوجيا، و تدريب المديرين و العمال على تطبيقها، مع الاخذ بعين الاعتبار آثار هذه التكنولوجيات. لذا ينبغي إسناد الدور الأكبر للجامعات و المعاهد و مراكز البحث، بالاشتراك مع هذه المشاريع.

خلاصة :

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من المزايا والخصائص تجعلها إحدى أهم فروع الاقتصاد الوطني، فمن خلالها يتمحل الكثير من المشاكل، كالبطالة و تحقيق التوازن الإقليمي و الاجتماعي، وذلك لما تمتاز به من مرونة في التأسيس و سهولة الإجراءات، وعدم حاجاتها لرؤوس أموال كبيرة و إنما تحتاج إلى أدوات بسيطة نسبياورأسمال قليل، ولكن تكون مدفوعة بإرادة أصحاب المؤسسة والذي يعتبر العنصر البشري أهم عنصر فيها،كما لا تحتاج إلى تمويل بنكي كبير، وهي تقلل من فاتورة الاستيراد و تقدم الدعم اللازم للمؤسسات الكبيرة في كلما تحتاجه هذه الأخيرة من دعم و خدمات ومنتجات جانبية أو ثانوية.

و لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المشاكل التي تعترض سبيل نموها و توسعها، و في ظل التحديات التي تقف أماما، و ذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها و التي تجعلها قابلة للتأقلم مع جميع الاقتصاديات مهما اختلفت درجة النمو و الامكانيات المتوفرة لديها.

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية.

تمهيد:

إن التنمية الاقتصادية تستهدف بالدرجة الاولى و تقتضي تغيير في هيكل الانتاج و إسنادها بالدرجة الاولى على القوى الذاتية للمجتمع من أجل تحقيق نمو متواصل من خلال موارد المجتمع بدلا من استنزافها، و العمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية الاساسية للمجتمع، كما ينبغي أن تلبي عملية التنمية الاقتصادية حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع من أجل تحقيق أكبر قدر من العدالة بينهم.

و تزايد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية ليس وليد الصدفة، بل هو نتيجة طبيعة التغيرات التي حدثت أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور مهم في تمويل التنمية الاقتصادية، و نظرا لكل هذا فقد حاولنا من خلال هذا الفصل الاحاطة بالجوانب المختلفة للتنمية، حيث قسمنا فصلنا هذا الى أربع مباحث تناولنا في:

المبحث الأول: عموميات حول التنمية.

المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: متطلبات، مصادر، أهداف التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية.

تضاربت الآراء حول مفهوم التنمية باعتبارها موضوعا مهما و حيويا ، حيث يكاد يكون التوصل لأساس موحد في التقويم مستحيلا و اختلفت مع اختلاف المنطلقات الفكرية و الإيديولوجية للباحثين و اختلاف تصوراتهم الفلسفية في مجال النظرية الاقتصادية.

المطلب الاول: تعريف التنمية.

كأي تعريف من التعاريف في الاقتصاد نجد تعاريف لغوية و اصطلاحية للتنمية نذكر منها[1]:

لغة: التنمية من النمو اي ارتفاع الشيء من موضعه الى موضع آخر.

مثلا: نقول نما المال اي ازداد و كثر.

اصطلاحا: أثار مفهوم التنمية الكثير من الجدل على جميع المستويات(النظرية و العملية التطبيقية)و تحمل المؤلفات السياسية و الاقتصادية العديد من التعاريف لهذا المصطلح كل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين و المناهج العلمية الخاصة بها.

و منه يصبح مصطلح التنمية لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه لمختلف الدراسات، و لعل اول من استعمل هذا المصطلح هي "**روجين ستلي**" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة**1889**.

و من بين هذه التعاريف و اهمها لهذا المصطلح نذكر منها:

- يقول كل من "**هنري سيلتز**"و"**والترستو**"على اعتبار ان التنمية تكون بتخلي المجتمعات المختلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها و تبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

[1]- مصيطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمن، الملتقى الدولي الاول حول: "**الاقتصاد الاسلامي: الواقع.....و رهانات المستقبل**"، عنوان المداخلة: **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و منهج الاقتصاد الاسلامي**"، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي-غرداية، يومي23-24فبراير2011، ص03.

و يرى"**شوداك**" انها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواحي مختلفة سواء اقتصادية او اجتماعية او ثقافية..[1]

-يعرف "**وجنار ميردال** "التنمية بانها تحرك النظام الاجتماعي بكلية للأعلى، كما يعرفها اخرون بانها انبثاق و نمو كل الامكانات الموجودة في كيان معين بشكل كامل و شامل و متوازن سواء كان هذا الكيان فرد او جماعة او مجتمع."[2]

عرف "**فرنسوا بروا** "التنمية بانها:" تنفيذ تقنيات عدة من اجل تحقيق مجموعة عمليات معقدة بهدف مساعدة الناس على الانتقال من وضع انساني معين الى وضع افضل لكي يتمكنوا من تحقيق انسانيتهم الكاملة".

كما ان التنمية" هي عملية ديناميكية شاملة، معقدة، عميقة، واعية، مقصودة و مدروسة تتم بالإنسان و من اجل الانسان و هي عملية مرتبطة بالظروف الخاصة و الامكانات و الموارد المادية والبشرية"[3].

و هناك مصطلحات للتنمية كل منها تصب في نفس المفهوم منها:

كلمة «**تنمية**" و تعني ازالة المعوقات البنيوية التي قد تتسبب في منع الاقتصاد الاقليمي من اظهار قدراته الكامنة.

و"**التنمية** «في اساسها عملية تغيير في البنية الاقتصادية و الاجتماعية، و في مختلف اوجه النشاط و مظاهر السلوك الاجتماعي و الاقتصادي.

ان "**العملية التنموية**" ليست مجرد نمو اقتصادي و انما تعني نمو اقتصادي مقترن بتغيير نوعي في المستويات الاقتصادية و الاجتماعية.

---

[1]- محمد شفيق، "**دراسات في التنمية الاقتصادية**"، المكتب الجامعي الحديث دين قراط الازاريطة-الاسكندرية، 2004، ص 13.

[2]- نعيم الظاهر،"**دراسات في الواقع العربي التنموي-الاقتصادي-الاجتماعي**"،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع الطبعة الاولى1998-1418 عمان-الاردن ص101.

[3]- جمال الجاسم المحمود، "**دور الاعلام في تحقيق التنمية و التكامل الاقتصادي العربي**"، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 20، العدد الثاني2004، ص247.

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص ان التنمية هي عملية يتاح فيها للناس امتلاك ادوات السيطرة على مسارهم و على رفاهيتهم.

المطلب الثاني: مراحل تطور التنمية منذ الحرب العالمية الثانية الى يومنا هذا:

لقد تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد، و اهتم خلال الستينات من القرن الماضي بمسائل الرفاه الاجتماعي، لينتقل إلى الاهتمام بالتعليم و التدريب، ثم الى التركيز على تخفيف حدة الفقر، تامين الحاجات الاساسية للبشر خلال السبعينات، كما نلاحظ اغفال الجانب البشري خلال الثمانينات من القرن الماضي حيث تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، عند بداية التسعينات من نفس الفترة بادر برنامج الامم المتحدة الى اعادة التركيز على الجانب البشري في التنمية و لهذا شهد مفهوم التنمية في التسعينات عدة تطورات فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية و التنمية المستدامة.

جدول رقم (05):يوضح مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية الى منتصف القرن العشرين.	التنمية=النمو الاقتصادي.
2	منتصف الستينات الى سبعينات القرن العشرين.	التنمية= النمو الاقتصادي+التوزيع العادل.
3	منتصف السبعينات الى منتصف ثمانينات القرن العشرين.	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية.
4	منذ سنة1990 الى يومنا هذا.	التنمية البشرية=تحقيق مستوى حياة كريمة و صحة للسكان.
5	منذ قمة الارض1992.	التنمية المستدامة= النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل للنمو الاقتصادي+ الاهتمام بجميع جوانب الحياة.

المصدر: غربي أحمد، **أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، العدد4/أكتوبر/2010،ص40.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية:

نادرا ما يستخدم مفهوم التنمية الاجتماعية بعيدا عن مفهوم التنمية الاقتصادية من منطق أن التنمية ظاهرة متكاملة في بعديها الاقتصادي و الاجتماعي، و باعتبار ان جوهر العملية الاجتماعية ما هو الا دراسة و توجيه العنصر الانساني وتوضيح فعاليته في عملية التنمية، مدى اسهام ذلك العنصر في درجة

التكامل و الترابط بين عناصر التنمية، ذلك خاصة ان في المجتمعات النامية حيث لديها الكثير من المفاهيم الاجتماعية و القيم التي تعوق عملية التنمية و التي ينبغي تغيرها لضمان تحقيق معدلات النمو المطلوبة[1].

أولا: البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الاقليم المحلي اقتصاديا و ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، و لهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مستقبلا، تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة،[2]بالإضافة لذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص عمل في النشاط الاقتصادي، و لهذا تصبح التنمية الاقتصادية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، و توفير المنتوجات الاقتصادية من جهة أخرى[3].

ثانيا: البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية على أن الانسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة لضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، و لهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية يمثل حجر الزاوية، لان توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة[4].

[1]- منال طلعت محمود ،" **التنمية و المجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**"، القاهرة، طبعة2001، ص13.

[2]- العايب عبد الرحمان، "**التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة2011/2010، ص24.

[3]- غربي أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص32.

[4]-كربالي بغداد، حمداني محمد، "**استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة سطيف، العدد45، شتاء2010،ص14.

ثالثا: البعد البيئي:

تعد مشكلة تغير المناخ تحديا كبيرا لمختلف دول العالم، إذ توقع تقارير المنظمات المهتمة بالشؤون الانسانية نزوح ما يقارب مليار شخص بحلول عام2050 بسبب النزاعات، و الكوارث الطبيعية و مشاريع التنمية الكبرى ما أدى ذلك الى مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول، الى الدعوة الى دمج البعد البيئي في التخطيط الانمائي للدول.

و فيما يلي جدول المعايير التي تعتمدها الابعاد الثلاثة:

جدول رقم(06):معايير أبعاد التنمية:

المعايير الاجتماعية	المعايير الاقتصادية	المعايير البيئية
-تحسين جودة الحياة. -تخفيض وطأة الفقر. -تحقيق العدالة و المساواة.	-نقل التكنولوجيا الجيدة. -تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية.	-الحفاظ على الموارد المحلية. -تقليص انبعاث غازات التدفئة.

المصدر: غربي احمد، مرجع سبق ذكره، ص47.

المطلب الرابع: أنواع التنمية.

هناك العديد من انواع التنمية و التي نذكر منها:

أولا: التنمية الشاملة: اعلن البنك المركزي الدولي سنة1999 عن مبادرة جديدة اطلق عليها «الإطار الشامل للتنمية"، تستند الى اعادة النظر في السياسات اللبرالية للإصلاح الاقتصادي و التنمية، و الى طرح جديد لمفهوم التنمية و مؤشراتها. و الفكرة كما يطرحها رئيس البنك الدولي-وراء تقديم الاطار الشامل للتنمية-هي ان خبرات التنمية السابقة تشير فيما يرى البنك الى ان" السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كثيرا ما جرى على حساب التنمية الاجتماعية". و ان اعتبارات التوازنات المالية و استقرار الاقتصاد الكلي قد طغت على الاعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية و البشرية و الاجتماعية للتنمية.

كما تسعى التنمية الشاملة للدمج بين العناصر او بين التنمية البشرية و الاقتصادية، فلا تقام المشروعات في معزل عن المجتمع و عن السلطات المحلية[1].

وهذا الاطار بسيط في فكرته، حيث انه قريب الى حساب جانبين: جانب منهما يرصد الاوضاع الاقتصادية الكلية وفقا للمؤشرات المعتادة، و جانب يرصد الاوضاع الهيكلية و الاجتماعية و الانسانية للتنمية وفقا للمؤشرات التالية[2]:

1-**الجوانب الهيكلية** تتمثل في الحكومة الجيدة و النظيفة- الجهاز القانوني و القضائي الفعال- شبكة الامان الاجتماعي و البرامج الاجتماعية.

2-الجانب البشري: يتمثل في التعليم و مؤسسات تقديم المعرفة- قضايا الصحة و السكان.

3- الجوانب المادية المتمثلة في الطاقة- امدادات المياه و الصرف الصحي- القضايا البيئية و الثقافية- الطرق و النقل و المواصلات.

4- استراتيجيات محددة: كاستراتيجيات خاصة بالمناطق الريفية- الاستراتيجية الخاصة بالمدن- الاستراتيجية الخاصة بالقطاع الخاص- الاعتبارات الوطنية الخاصة.

ثانيا: التنمية الاقتصادية المحلية:" هي كل الجهود البشرية المبذولة من اجل احداث التقدم و تحقيق النمو للمواطن و المجتمع"[3].

كما تعتبر" عملية يقوم من خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الاعمال بالإضافة الى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من اجل توفير ظروف افضل لتحقيق النمو الاقتصادي و خلق فرص العمل"[1].

---

[1]- الأمين العوض حاج احمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، ورقة بعنوان :"**الاطر المؤسسية للمجتمع المحلي و الشراكة في تحقيق التنمية**"، اليمن، اغسطس2007 ، ص06.

[2]- إيمان زوين، "**دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة متنوري-قسنطينة، السنة الجامعية2010-2011.ص36.

[3]- رشاد احمد عبد اللطيف ،"**اساليب التخطيط للتنمية**"، المكتبة الجامعية- الاسكندرية- جامعة حلوان،سنة2002،ص 24.

بالإضافة الى كونها" عملية يعمل من خلالها القطاع العام و الخاص جماعيا على خلق الظروف الافضل لتحقيق نمو اقتصادي و مستوى حياة افضل للجميع".

ثالثا: التنمية المستقلة:" هي عملية تقوم على قدرة البلد على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال التصرف بالموارد[1]".

رابعا: التنمية المستديمة:" هي خطورة الصعوبات الشاملة المتعلقة بالبيئة، تعميق التفاوت بين الاغنياء و الفقراء مع المحافظة على الطبيعة لفائدة الاجيال القادمة"[2].

خامسا: التنمية البشرية:" هي عملية اجتماعية تهدف الى الارتقاء بالبشر في مجالات عديدة منها: الصحة، التعليم، الثقافة و اساليب الحياة لدى الناس"[3].

بمعنى ان يعيش الفرد حياة خالية من الامراض، و يحصل على قدر معقول من التعليم و ان يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوا معيشيا كريما، بالإضافة الى تمتعهم بالحريات السياسية كحقوق الانسان و احترام الانسان لذاته.

لا شك ان هذه الخيارات لا نهائية و غير محدودة و متغيرة ايضا عبر الزمن، الا ان هناك خيارات اساسية و جوهرية لا غنى عنها و لا تتغير، تتمثل في ثلاث خيارات و هي:

ولعلى الموارد اللازمة لعيش حياة لائقة.;-الدخل: الذي يمكنهم من الحص

-الصحة: القدرة على العيش حياة طويلة و في صحة جيدة.

-التعليم: اكتساب المعرفة.

---

[1]- جوين سينجرن، سرياجويا ، فيرجس مير في، "**التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع و تنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي و خطط العمل بها**"، دراسة مشتركة صادرة عن مدن التغيير. البنك الدولي.سبتمبر2004، ص09.

[2]**- العولمة و التنمية المستديمة، اي هيئات للضبط؟**، 12بطاقة للفهم للتوقع، للنقاش، موبولي-سولاقرال،1998، فرنسا، الترجمة من الفرنسية في وهران-الجزائر، البطاقة رقم 2أ.ص01.

[3]- ابراهيم احمد السيد ابراهيم، **التعليم و التنمية البشرية "خبرات عالمية"** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر-الاسكندرية-طبعة2007، ص14.

سادسا: التنمية الثقافية: إن الثقافة تعبير يشير الى كل ما يصدر عن الانسان من ابداع أو انجاز فكري أو أدبي أو فني أو عملي، و هي حصيلة كل النشاط البشري و الاجتماعي في مجتمع معين مما يعني في نهاية الامر أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة المميزة بصرف النظر في مدى تقدم ذلك المجتمع أو تأخره او تخلفه.

كما تعني الثقافة مجموعة النشاطات الخاضعة للمتغيرات الاجتماعية و التاريخية و انماط السلوك لمجموعات اجتماعية محددة يتم نقلها و تداولها عن طريق التربية و التنشئة و التعليم.

إن التنمية الثقافية التي تعمق بناء الانسان ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة، فمن غير الممكن أن تستكمل البنية التحتية دون البنية الفوضوية التي تتعلق بالإنسان و ثقافته بمعناها المتسع[1].

سابعا: التنمية السياحية: تعني التنمية السياحية الارتقاء و التوسع بالخدمات السياحية و احتياجاتها، و تتطلب التنمية السياحية ان يتدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي باقل تكلفة ممكنة و في اقرب وقت مستطاع.

و تتم التنمية السياحية عن طريق التركيز على المنتج السياحي و حسن تقديمه و الاخذ بكافة السبل التي تدعم القدرات السياحية الطبيعية و غير الطبيعية و العمل على الاستفادة منها و ذلك بمشاركة المؤسسات الرسمية و الخاصة و من اهدافها العمل بين الجهات العاملة في السياحة و غيرها[2].

المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية.

يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية اليوم من بين المواضيع الهامة و تتزايد أهميته باستمرار كلما زاد التطور التكنولوجي و تطور الحياة بشكل عام فهي تسعى لتغيير الهياكل الاقتصادية من حالة التخلف الى حالة التقدم.

[1]– فؤادة عبد المنعم البكري، **"التنمية السياحية في مصر و العالم العربي –الاستراتيجيات–الاهداف–الاولويات"**، عالم الليث–نشر–توزيع–طباعة، الاردن، الطبعة الاولى2004 ، ص31.

[2]– فؤاد بن غضبان، **"الجغرافية السياحية"**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة العربية 2014 ، ص137.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا من طرف الاقتصاديين و الكتاب في البلدان المتقدمة و النامية، لذلك كان من الضروري اعطاء تعريف محدد و مقبول حتى لا يصعب تحديد مدى انجاز و تطور هذه البلدان و ذلك في مضمار التنمية الاقتصادية.

و قد اختلفت التعاريف و منها:

"التنمية الاقتصادية تمثل ذلك التطور البياني للمجتمع بأبعاده الاجتماعية، الاقتصادية، الفكرية و التنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع افراد المجتمع"[1].

"التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم و ذلك يقتضي احداث تغيير في الهياكل الاقتصادية"[2].

كما تعرف على انها" عملية مجتمعية دائمة موجهة وفق ارادة وطنية مستقلة من اجل ايجاد تحولات هيكلية و احداث تغيرات سياسية و اجتماعية و اقتصادية تهدف لتحقيق تصاعد لقدرات المجتمع و تحسين مستمر لنوعية الحياة فيه"[3].

كما تعني ايضا:" تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل و رفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات افضل"[4].

كما "تتمثل في التغيرات الاقتصادية العديدة التي ترافق الزيادة المتواصلة في الدخل الحقيقي للفرد"[1].

---

[1]- عبد الرحمن عبد القادر، يختار عبد القادر، "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مداخلة مقدمة في اطار "المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الاسلامي" تحت عنوان: "**النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي**"، الدوحة-قطر، من19الى21 ديسمبر2011،ص19.

[2]- سليمان الناصر، ربيعة بن زيد، "**الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية و مدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر**"، المؤتمر الدولي حول: "**منتجات و تطبيقات الابتكار و الهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية و الصناعة المالية الاسلامية**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 05 و 06 ماي 2014،ص12.

[3]- محمد سليمان جردات، هواري معراج،" **السياحة و اثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري**"، مجلة الباحث، العدد01، سنة2004، ص21.

[4]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها و اساسياتها**"، الدار الجامعية-طبع-نشر-توزيع، الاسكندرية، طبعة2003، ص06.

كما تعتبر التنمية الاقتصادية" مجموعة عمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات و لمساعدتها على الاندماج في المجتمع و المساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع".

و نستنتج من التعاريف السابقة أن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي و الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن اجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الانتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة، اضافة الى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القومي اي احداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

المطلب الثاني: علاقة التنمية الاقتصادية ببعض المفاهيم ذات الصلة بها.

إن الكثير من الباحثين و المتتبعين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات و أخطاء هذا المصطلح أو المفهوم حيث يخلطون بينه و بين مجموعة من المصطلحات المشابهة له سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح "النمو" أو من حيث التشابه في المدلول كمصطلح التطور و التحديث و غيرهم من المصطلحات المتقاربة لهذا المفهوم لهذا المصطلح، وأهم الفروقات بين مفهوم التنمية و بقية المصطلحات تتمثل فيما يلي:

أولا: التنمية الاقتصادية و التطور: إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الاشكال الى أعقدها.

ثانيا: التنمية الاقتصادية و التقدم[2]: التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة و نهائية بعد حدوث التنمية و التنمية الشاملة.

ثالثا: التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

و فيما يلي جدول يوضح الفرق بين النمو و التنمية الاقتصاديين:

[1]- افريت هاجن، "**اقتصاديات التنمية**"، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني1988، ص09.

[2]- عبد الرحمن عبد القادر، يختار عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 30.

جدول رقم(07): يبين الفرق بين النمو و التنمية:

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
–يتم بدون اتخاذ قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع –يركز على التغيير في الحجم أو الكم –لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الافراد –لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي	–عملية مقصودة أي مخططة –تهتم بنوعية السلع و الخدمات –تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي –تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و توزيعه

المصدر: بنابي فتيحة، "**السياسة النقدية و النمو الاقتصادي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2009/2008،ص63.

و منه نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي اوسع و اشمل من النمو الاقتصادي.

رابعا: التنمية الاقتصادية و التغيير: التغيير يمثل مختلف العمليات و التطورات التي ترافق حياة كل المنظمات لمواجهة عدم الاتزان و التطور المستمر للمحيط، و التغيير لا يمكن تجنبه بل قيادته و ادارته.[1]

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية:

وفقا للتعاريف التي تطرقنا إليها فيما سبق، فان التنمية الاقتصادية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:

أولا: الشمولية: تعتبر التنمية تغييرا شاملا ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي و انما الثقافي ،السياسي، الاجتماعي و الاخلاقي ايضا من هذا المنطلق فان التنمية تتضمن الحداثة و التي تشير إلى إضعاف دور العادات و التقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات و زيادة دور المعرفة العلمية.

[1]– علي فلاح الزعبي، "**إدارة التغيير و دورها في تعزيز عملية التخطيط التسويقي الاستراتيجي في القطاع الصناعي الاردني(نموذج ريادي–متكامل)**"، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد السادس، ديسمبر2009،ص77.

ثانيا: حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي: حيث تكون هذه الزيادة لفترة من الزمن، و هذا ما يوحي أن التنمية عملية طويلة الاجل

ثالثا: حدوث تحسن في توزيع الدخل: هذا لصالح الطبقة الفقيرة (للتخفيف من ظاهرة الفقر)، فقد لوحظ في فترة الخمسينات و الستينات من هذا القرن أنه بالرغم من ان كثيرا من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة الا ان النصيب النسبي من الدخل للطبقة الفقيرة فيها كان من تناقص مستمر، لذا أصبح شرطا من شروط التنمية ان يصاحب النمو الاقتصادي تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة[1].

المطلب الرابع: أساليب التنمية الاقتصادية.

هناك عدة أساليب للنهوض بالتنمية الاقتصادية أهمها[2]:

1-توفير رأس المال الملائم و اللازم للتنمية ماديا و بشريا.

2-أنظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل.

3-تطوير آليات تخطيط قوة العمل.

4-تطوير آليات الاختيار و التعيين.

5-خلق نظام الحوافز و المكافآت التشجيعية.

6-توفير المناخ الاقتصادي و الاداري المناسب.

7-إعداد و تأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات و المهارات إضافة للكفاءات[3].

[1]- بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2]- محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، **"التنمية في ظل عالم متغير"**، دار السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة، طبعة2008، ص43.

[3]- حسن لطيف كاظم الزبيدي، **"الدولة و التنمية في الوطن العربي"**، دار الوراق للنشر و التوزيع، الدوحة-قطر، الطبعة الاولى2007 ، ص504.

8-تزويد القوى العاملة بالمعارف، الخبرات و المهارات اللازمة بهدف تحقيق الاهداف التنموية في كافة المجالات.

9-تبسيط الاجراءات و الحد من الروتين.

10-تخصيص أيام دراسية في البحث العلمي، و توفير البيئة المناسبة و كذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية.

هذه الحلول أو الاساليب كلها روافد في زيادة الدخل القومي الفردي، و ينعكس إيجابا على المستوى الصحي و التعليمي، و تقود إلى زيادة الانتاجية، و الى تحقيق التنمية بكافة أبعادها.

المبحث الثالث: متطلبات(شروط) التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية متطلبات متعددة تقود لزيادة الانتاجية و تحقيق التنمية بكافة أبعادها، بالإضافة الى مصادر تمويل داخلية و أخرى خارجية، فكلها عوامل تسعى لتحقيق مجتمع راقي و متقدم.

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية.

مما لا شك فيه أن هناك شروط معينة يجب توفرها لتحقيق التنمية الاقتصادية تمس كل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية كافة مع التركيز على الجانب الاقتصادي بشكل خاص كونه المحور الاساسي للتنمية، و من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية ما يلي[1]:

أولا: الحد من التبعية الاقتصادية: و ينحصر هذا الشرط في دفع البلد نحو زيادة اعتماده على نفسه و تقليل ارتباكه بالخارج و ذلك للتخلص من الاسباب التي جعلته يقع في شباك التبعية و بالتالي ارتباط مصيره بتلك الدول المتقدمة، و هذا الشرط يتفرع بدوره الى:

[1]- ضياء مجيد الميسوي، **"الحداثة و الهيمنة الاقتصادية و معوقات التنمية"**، مرجع سبق ذكره، ص50.

1-تقليل الصادرات و توجيه الانتاج الى تلبية حاجة السوق المحلية:

وهذا من خلال انخفاض نسبة كل من الصادرات و الواردات الى الدخل القومي و درجة انفتاحها على الخارج و يقلل ارتباطها بالخارج.

2-تقليل الحاجة الى الاعتماد على المجال الاجنبي: الذي يستعمل لتمويل بعض مشروعات التنمية المقامة اساسا لتصدير منتجاتها الى الخارج سواء كانت بشكل قروض او استثمار مباشر و القيام بتشجيع إقامة الصناعات التي تعتمد على المواد الاولية و المتوفرة في السوق الدولية[1].

3-اعادة توزيع الموارد: لا بد أن تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال وضع الاجراءات الكفيلة لإعادة توزيع الموارد نحو القطاعات ذات الانتاجية المرتفعة و ذات الفائدة الكبيرة للمجتمع، و من خلال عملها كمنتج مباشر الى جانب القطاع الخاص لخلق جو من المنافسة بين القطاعين العام و الخاص و بالشكل الذي يؤدي الى تطور الانتاج و تقليل التكاليف بما يضمن زيادة الاستخدام الامثل للموارد المتاحة و الفائض الاقتصادي الفعلي و المتاح.

4-الخلق و الابداع التقني: تعتمد الدول النامية على الخارج في الحصول على التقنية المتطورة التي لا تتلاءم كثيرا مع خبرة أفرادها و لا مع ظروفها الطبيعية و الاجتماعية و مستوى تطورها الاقتصادي الذي يتوجب على الدولة أن تتدخل في توجيه و تغيير المؤسسات التعليمية و مراكز الابحاث بالشكل الذي يعمل على تحفيز الخلق و الابداع التقنيين

تغيير و تطوير بعض المؤسسات: من أهمها المؤسسات المالية و النقدية التي تمتلك دور فعال في تشجيع الادخار المحلي و توفير متطلبات العملية الانتاجية، مما يقلل الاعتماد على الخارج في تمويل التنمية.

5-السيطرة على الموارد البشرية: و هذا من خلال تأمينها و تحديد كيفية استغلالها إلى تلخيصها من سيطرة الشركات الاجنبية و ذلك يمتلك القرار المتعلق بتصرف تلك الموارد.

[1]- سعد حسين فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص22.

ثانيا: تغيير السلوك الاستهلاكي للفرد[1]:

لقد عانت الكثير من الدول النامية من التبعية الاجنبية و من بين الاثار لهذه التبعية هي زيادة الاستهلاك المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة حيث شجعت هذه الدول من خلال شركاتها المتعددة الجنسيات العاملة في البلدان النامية في ميل الاستهلاك الكامل غير الضروري ، حيث لقيت وسائل الاعلان الاجنبية دورا فعالا في دفع الافراد لتقليد الاستهلاك الغربي و هذا يتلاءم مع الظروف الخاصة للبلدان النامية.

ثالثا: العدالة الاجتماعية:

و يقصد بالعدالة الاجتماعية إعادة توزيع الدخل و الثروة مما يضمن حصول الافراد على دخول ترتبط بمستوى إنتاجهم و إسهامهم لعملية التنمية.

رابعا: الاستقرار:

يرتبط بضرورة استقرار السياسات الاقتصادية المتابعة و عدم تذبذبها لبلوغ الاهداف المرسومة، فالاستقرار بشكل عام يعد أحد المتطلبات الضرورية للتنمية الاقتصادية لأنه يعكس تفهم المشكلات الاقتصادية و تحديدها بشكل دقيق مع وضع الحلول المناسبة لها.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

تحتاج التنمية الاقتصادية الى تكوين الموارد و توجيهها الى الاستثمارات المختلفة فالتنمية و رأس المال متلازمان، لذلك تلجأ معظم الدول الى مصادر التمويل الداخلية و الخارجية المختلفة و التي من أهمها[2]:

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] – معتز نعيم، "**النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ترابط وثيق و علاقات متبادلة**"، مجلة جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد الخامس عشر، العدد الاول، 1999، ص32.

أولا: مصادر التمويل الداخلية:

يقصد بالتمويل الداخلي مصادر التمويل التي توفرها المصادر المحلية الوطنية، و الموجهة لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، و يمكن توضيح أهم المصادر الداخلية كما يأتي:

1-الادخار العائلي(الشخصي):

يتمثل الادخار العائلي فيما يتم الاحتفاظ به من فائض بين ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول و بين ما ينفقونه على حاجاتهم الاستهلاكية.

2-ادخار القطاع الخاص(قطاع الأعمال):

تعتبر الارباح غير الموزعة في منشآت و شركات القطاع الخاص، الى جانب الاحتياطات المختلفة و المقتطعة من الأرباح، من أهم مكونات ادخار القطاع الخاص، و التي يمكن استثمارها في شراء الأسهم و السندات الحكومية.

3-ادخار القطاع الحكومي:

يتمثل في فائض الايرادات الحكومية العادية على المصروفات الحكومية العادية، و تتمثل أهم الايرادات الحكومية في الضرائب و الرسوم و الغرامات و التراخيص المفروضة في الدولة، أما أهم المصروفات فتتمثل في مصاريف المؤسسات و الوزارات و المرافق الحكومية كالرواتب و المصاريف الادارية المختلفة.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية:

نظرا لعدم تغطية المصادر المحلية لاحتياجات التنمية الاقتصادية فان الدول تلجأ الى الحصول على التمويل المطلوب عن طريق الاعتماد على المصادر الاجنبية، و التي نذكر منها[1]:

[1]- معتز نعيم، مرجع سبق ذكره، ص34.

1-الاستثمار الاجنبي الخاص:

يمثل الاستثمار الاجنبي مكانة واضحة في اقتصاديات الدول النامية، حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي.

2-التدفقات و التحويلات من المؤسسات الدولية:

لقد أصبحت للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي و من أهم هذه المؤسسات: البنك الدولي للإنشاء و التعمير، مؤسسات التنمية الدولية، مؤسسات التمويل الدولية.

3-المنح و المعونات الاجنبية:

تعتبر المنح و المعونات الاجنبية من الدول الصناعية المتقدمة و التي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية ، و من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، و مع ذلك من الصعب إيجاد علاقة ارتباط بين المعونات و درجة تحسين الاداء الاقتصادي.

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية.

تتمثل في زيادة الدخل القومي و الارتقاء بمستوى معيشة الانسان و تقليل الفجوة الداخلية مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاع الصناعة و التجارة و تلك الاهداف هي في واقع الامر بمثابة علاج للمشكلات الناتجة عن الخصائص الاساسية التي تتمثل في اقتصاديات الدول الفقيرة و هي انها[1]:

1- دول منتجة للمواد الاولية و بعضها قابل للنفاذ.

2-تواجه ضغوطا سكانية و ارتفاع معدلات الوفيات.

3- تمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها نظرا لضعف الاستثمارات.

[1]- بركات سارة، زايدي حسيبة، الملتقي الوطني حول: " **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري**، عنوان المداخلة :"**الحوكمة الجيدة و محاربة الفساد و الرشوة شروط اساسية لتحقيق التنمية في الشرق الاوسط و شمال افريقيا**"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، يومي 06-07ماي2012.ص 33.

4- العجز في راس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدخرات.

5- ميل معدلات التبادل التجاري و لغير صالحها مما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الاقتصادي و تأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية.

6- الخلل البنائي لأفراد المجتمع من حيث انخفاض مستوى الدخل و سوء التوزيع للعامل في القطاعات الاقتصادية و ضعف الانتاجية و انتشار الفساد الاداري و عدم الشفافية و اختلال آليات السوق في غياب قوانين كابحة للاحتكار.

خلاصة:

إن التنمية الاقتصادية لا تعني نموا في الناتج القومي الاجمالي فقط، بل ايضا انواع مختلفة منه، الى جانب تغيرات تقنية و مؤسسية ملموسة في جانبي الانتاج و التوزيع، اذ تؤدي المدخلات الاكثر الى انتاج اكبر في النمو بسبب زيادة الكفاءة، في حين تتضمن التنمية تغييرات في تركيب الانتاج، و في هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الانتاجية، و في كيفية تخصيص الموارد المتاحة و توزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة. كما تهتم التنمية بإحداث تغييرات في الطاقة الاستيعابية للوحدات الانتاجية مع مرور الزمن. كما تستهدف زيادة الرفاهية المادية للأفراد من خلال احداث التغييرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي، خصوصا في نقل تركيزه من انتاج المواد الاولية و تصديرها الى تصنيعها، و تطوير الصناعة التحويلية التي تعد رائدا اساسيا لدفع هذه العملية الى الامام، خصوصا في البلدان النامية. كما ان التنمية لا تحلل الا في المدى الطويل، و لا يمكن الحكم عليها الا بعد مضي فترة زمنية طويلة.

.

الفصل الثالث: دراسة حالة

الجزائر (2003-2011).

تمهيد:

مما لا شك فيه، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف أشكالها أصبحت تحتل مكانة هامة في سياسة الانعاش الاقتصادي التي انطلقت فيها الجزائر منذ مطلع التسعينات، و هذا باعتبارها قطاعا حيويا في السياسة الاقتصادية الجديدة المبنية على تحرير السوق و تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، و هذا من خلال وضع العديد من القوانين و الهيئات التي تهدف أساسا الى دعم و تطوير هذا القطاع.

و يعود هذا الاهتمام المتميز و المتزايد لقطاع المؤسسات المصغرة للخصائص و المميزات و الاهمية الاقتصادية التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات، و كذا فشل و لحد كبير السياسة الاقتصادية التي كانت تعتمد على الصناعات الكبيرة حيث لم تعطي نتائج ملموسة خاصة في حل مشاكل البطالة الذي أخذت نسبته في التزايد خلال العشرية الاخيرة.

و عليه سنحاول في هذا الفصل الوقوف أمام واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و محاولة تشخيصه من خلال معالجة أهم المؤشرات الاحصائية التي تتعلق بالقطاع، ثم نتطرق الى الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا من خلال الاشارة الى أهم الهيئات التي أنشأتها خصيصا لتنمية هذا القطاع.

المبحث الأول: أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على متغيرات الاقتصاد الكلي.

لقد أصبحت درجة أهميته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متفاوتة من دولة لأخرى في إعطائها كامل الصلاحيات والأفضليات.

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية:

يمكن تلخيص دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مساهمتها في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام كمايلي:

أولا:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة*: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في خلق وتحقيق القيمة المضافة، من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقة مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات، والتي تبيع منتجاتها، بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة[3].

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام: تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة الى المساهمة في توظيف العمالة .[1].

و الجدول التالي يوضح ذلك:

*- هي الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من مراحل الإنتاجية لسلعة ، وقيمة السلع الوسطية، التي تدخل في تركيب هذه السلع عند كلّ مرحلة.

(1)-Ministre de PME/PMI, "**rapport sur l'état de secteur PME/PMI"**, Juin 2000,p:05

2 -Ministre de PME/PMI,"**rapport sur l'état de secteur PME/PMI"**, Juin 2000,p:16

الجدول رقم (08):مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي و التوظيف في الاقتصاديات الصناعية خلال سنتي:2005/2004.

الدولة	نسبة العمالة الموظفة من اجمالي العمالة بالمائة	مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بالمائة
الولايات المتحدة	53.7	48.0
ألمانيا	65.7	34.9
بريطانيا	67.2	30.0
فرنسا	69.0	61.8
إيطاليا	49.0	40.5
اليابان	73.8	27.1

المصدر: حكيم شبوطي، **"الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد الثالث، جامعة يحي فارس-المدية-، جوان 2008،ص62.

ثالثا: أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تحسين ميزان المدفوعات(زيادة الصادرات و تقليل الواردات):

يعتبر التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان المدفوعات للدول و توفير العملة الأجنبية، و نظرا لارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معظم بلدان العالم الآن، فإنها لا بد أن تلعب دورا هاما في عملية التصدير إذ تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، و يرجع ذلك إلى عدة تكسب السلع و الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية و أهم هذه العوامل، نجد:

1-منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة ما يظهر فيها فن و مهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا و رواجا في الأسواق الخارجية

2-اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة و بالتالي تكسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

3-تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر و من خط إنتاج لآخر ومن سوق لأخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

و تسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50 بالمائة في ايطاليا و بين 40-46 بالمائة في الدنمارك و سويسرا و 30 بالمائة في فرنسا و النرويج و هولندا و تشكل حوالي 66 بالمائة من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام2000 و تصل الى 40 بالمائة في كوريا و بلدان شرق آسيا و الى 50 بالمائة في الصين و ترتفع هه الحصة إذا تضمنت الاحصاءات جزء من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات.

تبدو أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض البلدان مبشرة، و لكن هذا لا يعني بالضرورة تقليل الاهتمام بتنميتها بل عكس ذلك، فعلى سبيل المثال نجد صادرات هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بلغت 3,06 بالمائة لسنة 1998 من مجموع الصادرات أي ما قيمته 294,99 دولار أما في تونس بلغت النسبة 53,6 بالمائة لسنة 2001 من مجموع الصادرات أي ما قيمته 4,4 مليار دينار تو نسي من مجموع 8,2 مليار دينار تونسي.

و نظرا لأهمية هذا القطاع في تنمية الصادرات سعت العديد من الدول مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدخول الى الأسواق الخارجية و ذلك عن طريق منح تسهيلات و حوافز أو عن طريق مساعدة مالية مباشرة من الدولة، أو تقديم نصائح تجارية...عملت الدولة منذ بداية تطبيق الاصلاحات الاقتصادية إدراكا منها بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في مجال التنمية و زيادة الاستثمار الداخلي، الى إصدار العديد من القواعد و المراسيم و الأوامر التنفيذية و التشريعية لتشجيع الاستثمار الداخلي خارج قطاع المحروقات و تنظيم عمل هذا القطاع الحيوي في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ذلك من خلال توجيه مبادرات القطاع الخاص الى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دفعه إلى العمل الانتاجي، و فتح المجالات واسعة أمامه للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من

النشاطات الاقتصادية الانتاجية التي كانت حكرا على القطاع العام لمدة طويلة، هذا الى جانب منحه العديد من الإعفاءات الضريبية و تقديم له مختلف التسهيلات في مجال التصدير و الاستيراد.

وكان نتيجة لهذه السياسة التحفيزية و مختلف القوانين التنظيمية، و عرف الاستثمار الداخلي زيادة حقيقية في مجموع الاستثمارات المحلية و التي رجعت في معظمها الى القطاع الخاص الذي تركز نشاطه بصفة أساسية على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة99 بالمائة موزعا نشاطه على مختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثاني: أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مؤشرات التنمية الاجتماعية و البيئية:

هناك دور فعال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على كل من التنمية الاجتماعية و البيئية و ذلك من خلال مساهمتها في التشغيل و حماية البيئة.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل:

ظلت المنشآت محور اهتمام رجال الفكر الاقتصادي و واضعي السياسات منذ القرن 18 و حتى نهاية القرن 19 نظرا لارتباط تواجدها بسياسة المنافسة في الاسواق و عدم وجود احتكار غير أن التطورات الاقتصادية التي شاهدها العالم المتقدم منذ طلع القرن20 كان لها دور سياسي في تغيير النظرة الى حجم المنشأة حيث انتشرت الشركات ذات المسؤولية المحدودة و نمت اسواق رأس المال لدرجة كبيرة مما ساعد الشركات العاملة على الحصول على مصادر تمويلية جديدة لتوسع و اقامة وحدات انتاجية كبيرة تتمتع بوفرات الحجم. لقد استمر الاهتمام بالمنشآت الكبيرة حتى بعد الحرب العالمية الثانية و لكن مع حلول عقد سبعينات تحولت النظرة لصالح المنشآت الصغيرة و بدأت تظهر الكتابات المؤيدة لها و تم تأسيس بعض المعاهد و المراكز لتوفير الخدمات الداعمة لنشاطاتها كما أبدت المؤسسات الحكومية و المنظمات الدولية اهتماما كبيرا بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنشآت في تدعيم اقتصاديات الدول المتقدمة و المساهمة في مواجهة مشاكلها.

و يمكن اجمال أهم الاعتبارات التي دفعت الدول الصناعية الى اعادة الاهتمام بالمنشآت الصغيرة منذ مطلع السبعينات فيما يلي:

1-انخفاض المعدلات الربحية للمنشأة الكبيرة الدامجة لوحدات انتاجية صغيرة لسبب عدم القدرة على الاستفادة من مزايا الحجم الكبير.

2-انخفاض الكفاءة الانتاجية في المشروعات الكبيرة لعدة أسباب منها:

*انخفاض معدل تشغيل الطاقة الانتاجية في الكثير من الصناعات الأساسية و بالتالي ارتفاع تكلفة الانتاج المحلي بالمقارنة بالواردات المماثلة.

*أفضلية اقامة وحدات انتاجية أصغر بتكلفة استثمارية أقل.

*سرعة التطور التكنولوجي و الذي ازدياد سرعة تقادم الكثير من السلع الاستهلاكية و هو ما يعني بدوره التقادم السريع للمصانع المنتجة لهذه السلع[1].

يؤدي خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطوّرها إلى زيادة في خلق مناصب شغل جديدة، وبذلك الحدّ من مشكل البطالة، حيث أسفرت إحصائيات أجريت عام 1996 عن وجود 18 مليون مؤسسة في دول الاتحاد الأوربي، تشغّل منها نسبة 99.8% أقل من 250 أجيرا، وتساهم في تشغيل 66.52% من اليد العاملة، وتحقّق نسبة 85.64% من رقم الأعمال الإجمالي[(2)].

كما أثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدرتها الكبيرة في خلق الثروة و استحداث مناصب شغل جديدة، حيث نجدها ساهمت ب(60-70 بالمائة) من مناصب الشغل في الدول المتقدمة، كما أنها تلعب دورا أساسيا في دعم الناتج المحلي الاجمالي، خاصة و أنها تحتل مكانة هامة في قطاع الأعمال، و أنها تمثل ما يعادل 98.9 بالمائة من جملة المؤسسات الاقتصادية في الاتحاد الاوربي مثلا و هذا ما يؤكد قوتها في المحيط الاقتصادي، و خاصة وجود هذه المؤسسات في الغالب مرتبطة بالمستهلك مباشرة، و هذا ما يجعل الدولة تتحكم في سوق العرض و الطلب[2].

كما تشجع على إقامة مشاريع إضافية، تتمكن من خلالها استيعاب طاقات هائلة من القوى العاملة، إضافة الى كون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل تكاملا و تداخلا مع المؤسسات كبيرة الحجم، إذ أن

[1]-قشيدة صورية، **"تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص44.

[(2)]- بوهزة محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص08

[2]- فراجي بلحاج، **"تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد -تلمسان-، 2011/2010، ص244.

نجاح المشروعات كبيرة الحجم يرتكز على وجود مشروعات صغيرة توفر لها احتياجاتها من المواد و الخدمات، و هذه قاعدة متفق عليها، لأن المؤسسات الصغيرة في بعض الصناعات، ممكن أن تقدم نتيجة لتخصصها في بعض العمليات المحدودة، التي تترفع عن القيام بها المؤسسات الكبيرة، نظير انشغالها بالعمليات الكبيرة أو لعدم رغبتها في إضافة أية نشاطات أو منتجات أخرى ذات أسواق محدودة، و مثال ذلك نجاح الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم في التركيز على تصنيع بعض الكيماويات الناتجة عن تكرير البترول و الاصباغ و الادوية...

و لذلك كان لزاما علينا وضع استراتيجية واضحة المعالم، و أهداف محددة لما أن نقوم به قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من تصدير السلع الى الاسواق الخارجية، كذلك فانه من الواجب علينا ألا نبالغ في فرض الرسوم الجمركية على المنتجات المحلية، لأن ذلك سوف يؤدي الى انخفاض جودة هذه الصناعات و ارتفاع تكاليف الانتاج، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع مما يجعل عملية التصدير صعبة للغاية، و علينا أن نتبع سياسة مناسبة من الحماية تسمح بوجود درجة معقولة من المنافسة الاجنبية، و ما نقوله في هذا الصدد يتماشى مع سياسة الاصلاح الاقتصادي الراهن، و يبقى التنفيذ الذي ربما يحتاج الى وقت قبل فوات الوقت و خاصة بعد ثبوت التجربة العملية التي أكدت أن حجم الوحدة الانتاجية يؤدي الى رفع الانتاجية و ذلك لسببين هما[1]:

1-تقليل حجم البيروقراطية و تفعيل خطوط الاتصال، التي شكلت عائقا على عاتق المؤسسات الكبيرة.

2-تحسين العلاقة بين الادارة من ناحية و العاملين من ناحية اخرى، و يتجسد ذلك في الوحدات التي أنشأت عن اعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة، بعد أن كانت في الاقتصاد الموجه حلبة للاضطرابات العمالية و انتشار السلبية و روح الهدم بين العاملين، و كل ذلك انعكس بالأضرار على الانتاج الوطني.

ثانيا: المساهمة في توظيف العمالة.

يوفر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرصا عديدة للعمل، فهي أداة فعالة للقضاء على مشكل البطالة سواء في الدول النامية أو المتقدمة، فقد سعت السلطات العمومية الى إيجاد حلول مناسبة ها منذ حصولها على الاستقلال السياسي، فقد كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود لذلك، و من بينها برنامج الخوصصة

[1]- فراجي بلحاج،مرجع سبق ذكره، ص247.

سنة 1997 و الذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بنسبة30 من اجمالي عمالة الشركات العمومية إضافة الى تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة الى نموذج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من المؤسسة العمومية الى المؤسسة الخاصة التي أثرت بشكل مباشر على انخفاض معدل البطالة أين وصل في نهاية 2006 الى 12.6 ، و سجل في نهاية سنة2010 نسبة10.

و عليه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر و زيادة الشغل، كما يمكن اعتبارها مركز للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة غير المؤهلة و غير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة[1].

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حماية البيئة:

يرتبط كل من التشغيل و المديونية باعتبارهما متغيرات ذات طابع اجتماعي و اقتصادي للتنمية بتنفيذ السياسات البيئية بصورة وثيقة، فعلى ما يبدو فإن هذه الأخيرة لا تخلو من الآثار السلبية إضافة إلى تلك الآثار الايجابية التي يمكن أن تحدثها في مجال تقليل الانعكاسات السلبية للتدهور البيئي على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي، و نحاول فيما يلي بداية التطرق إلى هذه الانعكاسات.

1-الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتدهور البيئي:

يؤدي التدهور البيئي إلى تولد أضرار من خلال (الخسائر المباشرة للكوارث الطبيعية[2]، تدهور جودة البيئة.....).

2-أثرالسياسةالبيئيةعلىالتشغيل:

يترتب على استخدام السياسات أثر على التشغيل:

-الآثار الايجابيةللسياسةالبيئيةعلىالتشغيل:

يمكن أن يحدث نمو الأنشطة الاقتصادية المتماشية مع البيئة آثارا إيجابية على التشغيل، مثل الطاقة المتجددة و إعادة المعالجة التي تميل إلى تكثيف العمالة، و تستطيع تدابير منع تعرية التربة المكثفة للعمالة أن

[1]- صلاح الدين سردوك، مرجع سبق ذكره، ص10.
[2]- نانسي هاب، ممتاز الحسين، **"امتصاص الصدمات"**، مجلة التمويل و التنمية، المجلد40، العدد04، ديسمبر2003،ص25.

تولد تشغيلا كبيرا في أقل البلدان نموا و لكن يجب وضع هذا المكسب مقابل الخسائر في الصناعات التي يتم التخلص منها على مراحل.

_الآثارالسلبيةللسياسةالبيئيةعلىالتشغيل:

يمكن أن تكون آثار سلبية على التشغيل تتمثل في إغلاق المنشآت و الصناعات الملوثة و حظر المنتجات الملوثة مثل بعض المواد المتعلقة بالتغليف و عن طريق رفع سعر المنتجات مما يؤدي إلى انخفاض الطلب و الانتاج و التشغيل، كما أن التشغيل الناجم عن تحويل الضرائب سبب غير مقنع بالنسبة لبعض الاقتصاديين و غير كافي بالنسبة للبعض الآخر، ففي الأخير ارتفاع السعر سيرتب أثرا يوازن خفض العبء الضريبي للتشغيل و النتيجة قد تكون نفس معدل البطالة.

و توجد على المستويات العالمية مجموعتان من الآثار على التشغيل إحداهما للبلدان النامية و الأخرى لبلدان المتقدمة، و يمكن للبلدان النامية أن تعاني من خسائر التشغيل إذا انخفضت صادراتها من السلع المكثفة للتلوث على أثر تدابير الحفاظ على البيئة في البلدان المتقدمة.

و مع ذلك فإن إعادة توطين الصناعة الملوثة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية يمكن أن ينطوي على خسارة الناتج الوطني و بالتالي في التشغيل لدى الدول الصناعية، و هكذا فإن هذه الخسائر قد تعني مكاسب التشغيل في البلدان النامية و لهذا يجب أن تكون على استعداد لقبول نوعية بيئة أقل مقابل مزيد من التشغيل.

إن الشواهد التجريبية لأثر التدابير البيئية على التشغيل في الوقت الراهن نادرة للغاية حتى في البلدان المتقدمة، و أيا كانت الدراسات الاقتصادية الكلية أو القطاعية أو المصغرة الموجودة فإنها تشتد إلى منهجيات ضعيفة و في الكثير من الأحيان يمكن أن تلغي الآثار الايجابية و السلبية على التشغيل بعضها البعض، و يصعب على المستوى العالمي بصفة خاصة العثور على الشواهد العلمية عن مكاسب و خسائر التشغيل بالإضافة الى ذلك نقص في الاطار التحليلي الذي يمكن أن يجمع بين آثار المستويين المصغر و الكلي على التشغيل لاستخلاص النتائج على إجمالي التشغيل[1].

[1]- عبد الله الحرتسي حميد، **"السياسات البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة"**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، دورة 2005، ص97.

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني:

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا كبيرا خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة، و هذا ما لجأت اليه الدولة من اتفاقيات و آليات لدعم مثل هذا النوع من المؤسسات و النهوض بها و تأهيلها لتنافس السوق العالمي فبالنظر الى كافة المعطيات الملاحظ انها تقوم بدور جد معتبر في مساهمة الاقتصاد الوطني لما توفره من مناصب شغل و قيمة مضافة و منتوج داخلي خام.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل.

من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر، نجد البطالة التي تسعى السلطات العمومية الى ايجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي، فقد كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود لذلك، و من بينها برنامج الخوصصة سنة 1997 و الذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بنسبة 30 بالمائة من اجمالي عمالة الشركات العمومية، إضافة إلى تحويل الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة الى نموذج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من المؤسسة العمومية إلى المؤسسة الخاصة التي أثرت بشكل مباشر على انخفاض البطالة في نهاية 2006 الى 12.6 بالمائة. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (09): يوضح تطور مناصب الشغل المصرح بها في الجزائر خلال الفترة(2004-2011):

طبيعة المؤسسة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤسسة الخاصة	592758	888829	9779942	1064983	1233073	1274465	1577030	1676111
نسبة الزيادة بالمئة	/	49,95	10,03	8,9	15,79	3,35	23,74	6,28
متوسط التشغيل	70,69	76.76	78,07	85,02	80,06	77,25	97,01	97,21
المؤسسة العمومية	71826	76283	61661	57146	52789	51149	48656	48086
نسبة الزيادة بالمائة	/	6.21	-19.23	-7,32	-7,63	-3,01	-4,87	-1,17
متوسط التشغيل	8,75	6,59	4,92	4,22	3,43	3,1	2,99	2,79
الصناعات التقليدية	1739920	192744	213044	233270	254350	324170	/	/
نسبة الزيادة بالمائة	/	10,82	10,53	9,5	9,08	27,45	/	/
متوسط التشغيل	20,74	16,65	17,01	17,21	16,51	19,65	/	/
المجموع	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1649784	1625686	1724197
نسبة الزيادة بالمائة	/	38,09	8,19	8,2	13,64	7,11	-1,46	6,06

المصدر:نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة2012، ص43.

من خلال معطيات الجدول رقم(09) نلاحظ أن تطور نسبة الزيادة في التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة(2004-2009) و ذلك من جراء عملية الانشاء و الاستقرار

في القطاع لدى المؤسسات الخاصة و التقليدية على عكس المؤسسات العمومية التي سجلت ارتفاعا طفيفا سنة2005 بنسبة6,2 بالمائة ومن ثم سجلت انخفاضات متتالية لنسب التشغيل كما تم تسجيل متوسط زيادة حوالي15 بالمائة خلال الفترة(2005-2009) و ذلك بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام. و لكن عدم تأثر النسبة الاجمالية للزيادة راجع الى إنشاء بعض الهيئات المساعدة على دعم الفئات التي فقدت مناصب شغلها كالصندوق الوطني للتأمين، إضافة إلى ارتفاع المقاولة في الجزائر جراء التحفيزات المالية و الجبائية.

الشكل البياني رقم(01): تطور مناصب الشغل المصرح بها.

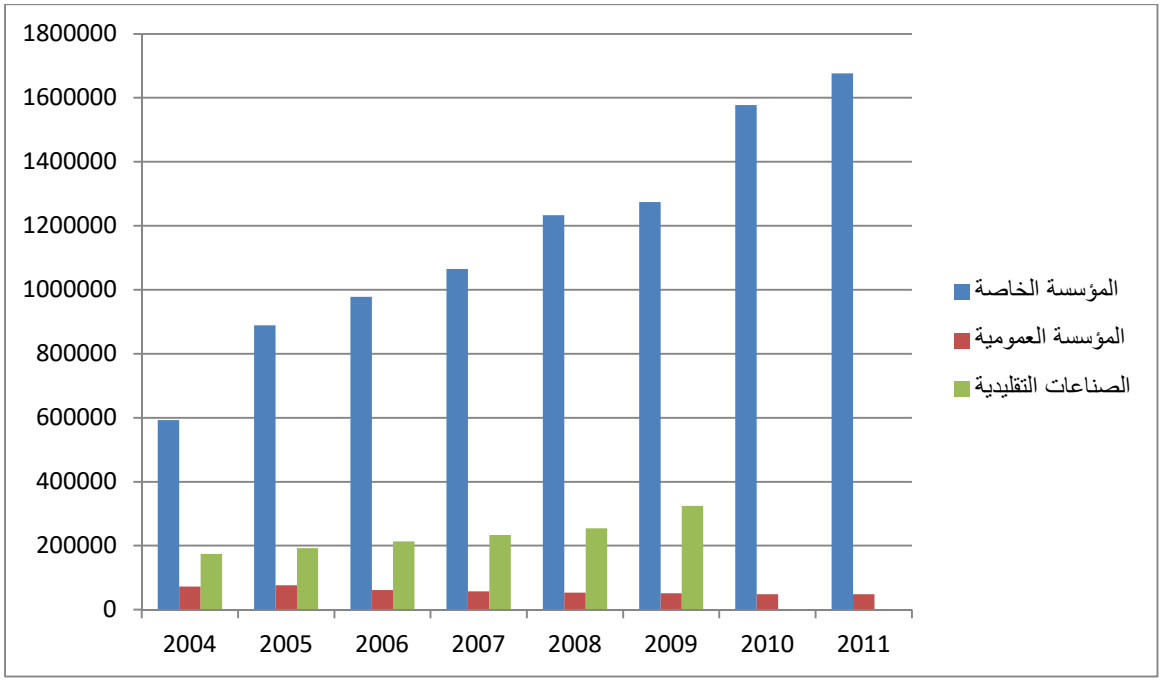

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم(01) أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة توفر أكبر عدد من مناصب الشغل، التي عرفت تطور ملحوظ خلال الفترة(2004-2011) يقدر بنسبة تفوق 12 بالمائة في حين سنة 2008 تتعدى 15 بالمائة نظرا لإدماج أصحاب المؤسسات للمهن الحرة، و هذا راجع لاتخاذ مجلس الوزراء قرارات هامة كرفع نسبة الاعفاء التي يستفيد منها أصحاب العمل في مجال التأمين الاجتماعي و التي تتحملها الدولة، كما تهدف إلى زيادة تثمين الآليات التي تشجع الراغبين في إنشاء نشاطات و مناصب شغل لأنفسهم عن طريق الاستثمار المصغر.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنتوج الداخلي الخام و القيمة المضافة.

أولا: تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني:بما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في توفير مناصب الشغل، يعني ذلك أنها تؤدي دور جد معتبر من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، يضاهي دورها في الدول المتقدمة، كون الاقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي و ذلك خارج قطاع المحروقات. فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام .

الجدول رقم(10): تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني(2003-2011).

الطابع القانوني	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
نسبة القطاع العام في المنتوج الداخلي الخام	550.6	22.9	598.65	21.8	651	21.59	704.05	20.44	749.86	19.2	686.59	16.2	816.8	16.41	827.53	15.02	923.34	15.23
نسبة القطاع الخاص في المنتوج الداخلي الخام	1884.2	77.1	2146.75	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.8	3551.33	83.8	4162.02	83.59	4681.68	84.98	5137.46	84.77
المجموع	2434.8	100	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100	4237.92	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة2013، ص34.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص المكون أساسا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمثل نسبة كبيرة بلغت 84.7%من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، و هو مؤشر لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، إن توسيع عدد الاستثمارات الخاصة يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير الدعم اللازم و التمويل.

إن الأرقام المقدمة تعتبر مؤشرا جيدا على نجاح التجربة، و أن المجتمع قد تكيف بشكل سريع مع التغيرات الاقتصادية للجزائر رغم الثقل الكبير الذي يسود عمل الحكومات المتعاقبة، إن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية لا يمكن الحكم عليها في هذه المرحلة و لكن يجب إعطائها المزيد من الوقت لكي تنمو بشكل أفضل.

الشكل البياني رقم(02): تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات.

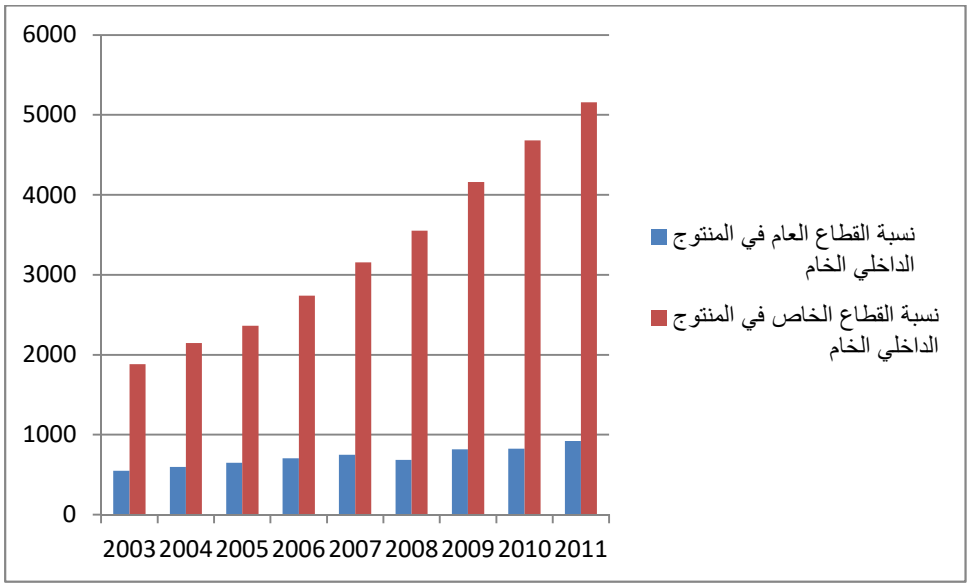

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا: تطور القيمة المضافة حسب القطاع القانوني و قطاع النشاط (2003-2011):

الجدول رقم(11): يوضح تطور القيمة المضافة حسب القطاع القانوني و قطاع النشاط:

الطابع القانوني	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الزراعة	510.03	100	579	100	580	100	640	100	704,19	100	711,75	100	926,37	100	1015,1	100	1173,7	100
البناء و الأشغال العمومية	401	100	459	100	505	100	610	100	732,71	100	869,9	100	1000,	100	1071,	100	1262,	100
النقل و المواصلات	412,4	100	504	100	598	100	765	100	830,07	100	863,7	100	914,3	100	988,0	100	1049,	100
خدمات المؤسسات	44,15	100	50,7	100	57,2	100	62,4	100	71,71	100	84,04	100	98,58	100	122,3	100	137,5	100
الفندقة و الاطعام	59,35	100	62,6	100	69,6	100	74,9	100	80,75	100	91,18	100	105,4	100	114,3	100	121,4	100
الصناعة الغذائية	115,3	100	119	100	126	100	135	100	152,12	100	164,1	100	187,5	100	179,5	100	231,8	100
صناعة الجلد	2,46	100	2,68	100	2,72	100	2,55	100	2,82	100	2,513	100	2,55	100	2,59	100	2,60	100
التجارة و التوزيع	552.1	100	607	100	668	100	718	100	833	100	1003,	100	1151,	100	1279,	100	144,6	100

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2012، ص 15.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يساهم بنسب تتراوح ما بين80 و 88 من القيمة المضافة، و قد بلغت 88.27 سنة2011، و يسيطر القطاع الخاص بشكل كامل على بعض القطاعات مثل قطاع البناء و الأشغال العمومية بلغت مساهمة القطاع الخاص ب 1091 مليار دينار، أما في قطاع النقل و المواصلات بلغت مساهمة القطاع الخاص 861 مليار دينار، بينما لا يزال القطاع الصناعي في نمو بطيء نوعا ما مقارنة ببعض القطاعات. أما أكبر مساهمة فهي في قطاع التجارة ، و هي نتيجة حتمية لتخلي الدولة على قطاع التجارة منذ نهاية الثمانينات و توجه الكثير من المستثمرين نحو هذا القطاع لسد العجز الذي تركته المجالات المتخصصة في التجارة.

الشكل البياني رقم(03): تطور القيمة المضافة حسب القطاع القانوني و قطاع النشاط(2003-2011):

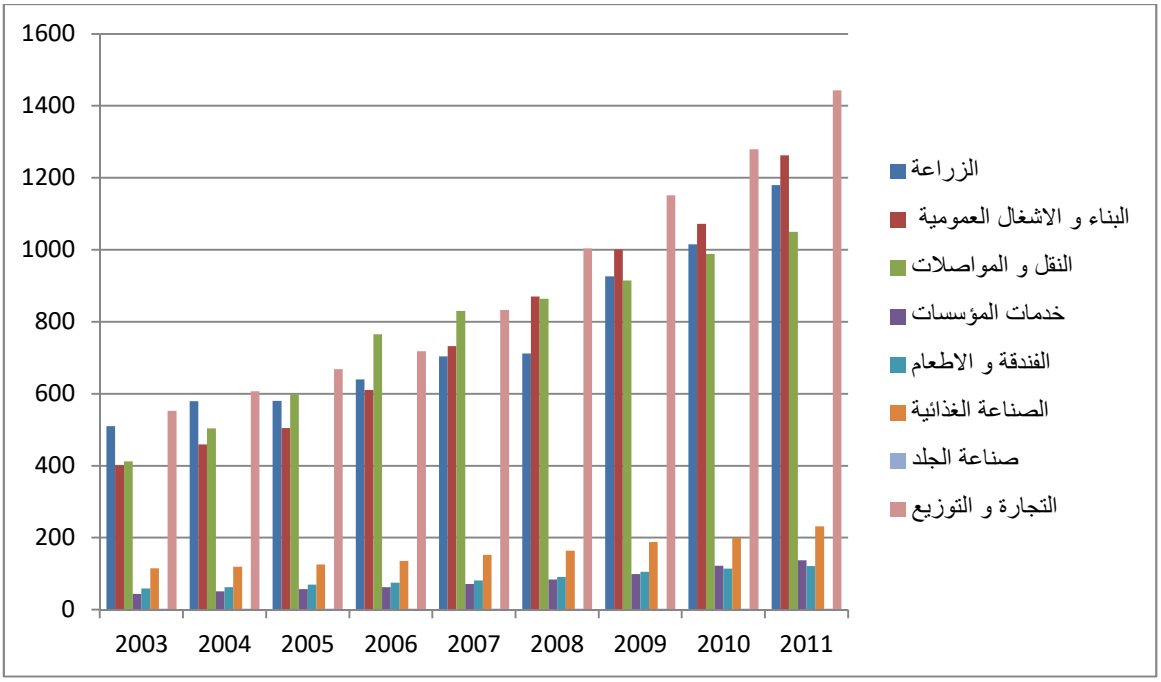

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن المتتبع لتطور القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية المختلفة يلاحظ أن القطاع الخاص يعتبر قاعدة اقتصادية مهمة يجب دعمها بشكل ملموس، خاصة فيما يتعلق بمجالات التسويق و تطوير الأسواق، و غلق الأبواب تدريجيا على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة المهمة التي تدمر الاقتصاديات الناشئة، و الجزائر بحاجة ماسة لتقوية القطاع الخاص لكي يمتص الفراغات التي تركها القطاع العمومي منذ عشريتين، بوضع قواعد حماية دقيقة للقطاعات الاقتصادية الناشئة في الجزائر، و نلاحظ أنه لو تأملنا في الاقتصاد الجزائري نجد أن هدفه الأساسي هو الوصول إلى تغطية العجز الكبير في مجالات الزراعة، الخدمات و الصناعات الخفيفة التي تستهلك الكثير من الموارد.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات:

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية و المساهمة في زيادة الصادرات و توفير النقد الأجنبي و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض من ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها و هذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي و بالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية ما بين مختلف المؤسسات، فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية(139 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الانتاجية و رفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام.

الجدول رقم (12):يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خلال الفترة(2003-2011):

البيان		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	763	788	907	1066	1190	1937	1047	1619	2149
	نسبة التغير	3,95	3,27	15,1	17,53	11,63	62,77	-45,9	54,63	32,73
	المساهمة في الصادرات الكلية	3,1	2,48	1,97	2,01	1,99	2,24	2,4	2,86	2,93
الواردات		13535	18199	20357	21005	27430	39479	39103	40212	46453

المصدر:نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة2013 ، ص44.

الشكل البياني رقم(04): يبين الفرق بين الصادرات و الواردات خارج المحروقات.

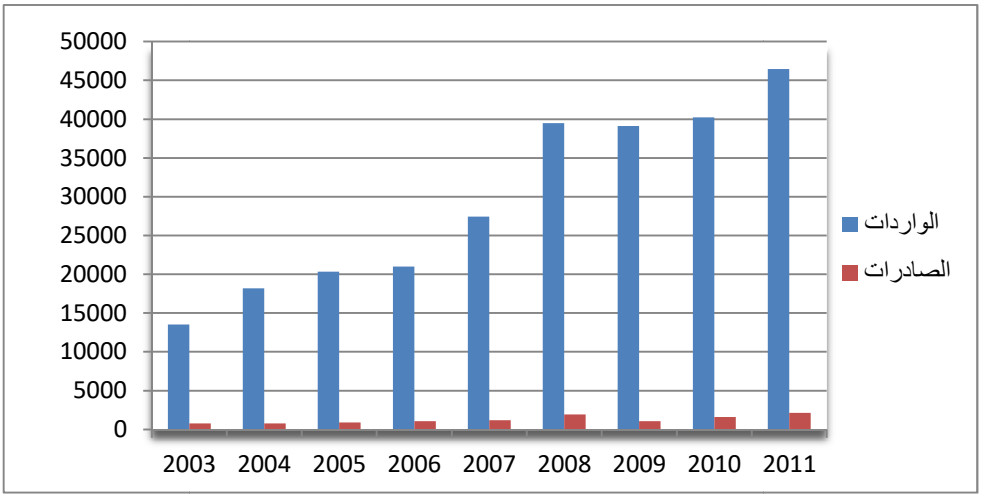

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات و الواردات للقطاع الخاص خلال الفترة(2003-2011) نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها للصادرات خارج المحروقات، حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية نسبة3.9% مما يدل اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات.

و عليه بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية الصادرات للقطاع الخاص إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للالتحاق بدول العالم، أي ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات.

و عليه فبالرغم من الانجازات التي قامت بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، سواء من حيث تطور عددها و خلقها لمناصب الشغل، إضافة إلى التطور الايجابي للقطاع الخاص الذي يعذ المصدر الأساسي للقيمة المضافة، و لكن قدرة تلك المؤسسات على المنافسة ضد العالم الخارجي محدودة، و ذلك راجع إلى استحواذ الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات سنة2011 بنسبة 2.93%و تبقى الصادرات غير النفطية مهمشة رغم تطورها في قطاعي البناء و الأشغال العمومية و الخدمات.

المبحث الثالث: متطلبات و مشاكل تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تتعدد متطلبات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية كما تواجه تلك المؤسسات العديد من المشاكل في نموها و تطورها.

المطلب الأول: متطلبات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

قصد تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني، لزم توفر مجموعة من المقتضيات، نذكر منها[1]:

أولا: تأهيل العنصر البشري:

يعتبر العنصر البشري أساس العملية الانتاجية، و بالتالي فهو يحتاج إلى دورات تكوينية و تدريبية لتطوير إمكانيته الفنية و المهارية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة و المتزايدة للمتعاملين معها، و باعتبار أن مخرجات النظام التعليمي و التكويني هي مدخلات الجهاز الانتاجي وجب التركيز على نوعية التعليم و التكوين (إصلاح البرامج) و ربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من الخبرة الاجنبية في هذا المجال، و تبعا لهذا فقد تم رصد عشرة ملايين دولار كندي مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بالاستفادة من التجربة الكندية حيث تم تجسيد 72 عملية منها 60 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية التي لها دور علاقة مباشرة مع القطاع المالي و الاقتصادي.

[1]- عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، ناجية صالحي، " **واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص05.

ثانيا: تأهيل و ترقية المحيط الاداري:

إن تأهيل المحيط الاداري يتطلب تبسيط الاجراءات الادارية و تذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء عند الانشاء أو أثناء النشاط و حل المشاكل التي تواجهها بالسرعة و الكفاءة المطلوبتين، و لن يتأتى الا بإرفاق كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجهاز واحد توكل كل مهمة مراقبة نشاطاتها و تقديم المساعدات اللازمة لها(على غرار الشباك الموحد).

ثالثا: تطوير المنظومة المصرفية:

إذ أن مسألة التمويل تبقى اشكالية يصعب حلها لحد من تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالتمويل يعتبر شريان الحياة الاقتصادية، لذا يجب تطوير المنظومة المصرفية وضع آليات مناسبة لتمويل المشاريع و تقديم القروض.

رابعا: رعاية احتضان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تحتاج هذه المؤسسات الى الرعاية و الاهتمام، كما تحتاج الى تحضيرها لقواعد اقتصاد السوق، و تكييف استراتيجيتها في مجال الانتاج، التسيير، الموارد و التسويق...

خامسا: تخفيف العبء الضريبي:

إن تخفيف العبء الضريبي و حماية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح شرطا لازما و ضروريا و إجراء لا محيد عنه لتشجيع المستثمرين و ترقية الاستثمار.

المطلب الثاني: مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر:

رغم توالي الآليات المؤسسية و الاجراءات الاقتصادية المتعلقة بمحاولات تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و ترقية مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، و احتواء الاشكاليات التي تحجم دورها فان محدوديتها الوقائعية تدل على تنامي تلك المشكلات التي تواجه إقامة و تطوير المشروعات الاقتصادي.

تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرةو المتوسطة بمجموعة من العوائق الادارية و الاجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص و الموافقات و العديد من الوثائق و الجهات التي يتطلب الاتصال بها و أصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك "تباطؤ في الاجراءات و تعقيد الشبكات، تفسير ضيق للنصوص، نقص تكوين الموظفين، نقص الاعلام، الوثائق المطلوبة التي تكون مزدوجة الاستعمال في كثير من الحالات" فعلى سبيل المثال سيستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا و تقديم أكثر من 18 وثيقة، و المدة اللازمة للقيام بالإجراءات الادارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، و المدة المتوسطة لانطلاق المشروع في

مرحلة التشغيل تصل الى 5 سنوات حسب معطيات الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة،و بالتالي نؤكد نتيجة ما توصل اليه المجلس الوطني الاقتصاديو الاجتماعي بأن: "المشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية".

أولا: مشاكل التمويل:

من أهم و أخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المشروعات الصغيرة و المتوسطة نجد مشكلة التمويل و خاصة من الجهاز المصرفي الذي يتميز بمحدوديته على المستويات التالية[1]:

1-محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالضمانات و التكاليف:

إن تكلفة التمويل و مشكلة الضمانات قد أضحتا تحدان من مرونة التمويل و انسيابه بالحجم المناسب و في الآجال الملائمة، و بالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية و غير الرسمية عائقا لتطور المشروعات.

2-محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ و الاجراءات:

يتميز التمويل المصرفي التقليدي بمحدوديته الصيغة و تعقيداته الاجرائية و الوثائقية ذلك أن الوساطة المالية" و المنظومة المصرفية لم يكن بإمكانها التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث ظهر و كأنهما تجاوزتهما الاحداث".

3-محدودية التمويل المتعلقة بالحجم و المشر وطية و الاولويات :

إن حصة المشروعات الفردية المصغرة و الصغيرة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم و من حيث المشروطة و من ناحية الاولويات و خاصة في ظل اقتصاد الانفتاح حيث انعكس ذلك على: "حرمان[2] الانشطة الانتاجية و في آن واحد تشجيع أنشطة المضاربة و توسعت الدائرة التجارية المضاربة على حساب الدائرة الانتاجية التي توفر الثروات و مناصب الشغل بسبب الانفتاح غير المضبوط للاقتصاد الوطني".

ثانيا: المشاكل المرتبطة بالعقار:

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم ، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، و إلى حد الساعة لم تتحرر

[1]- صالحي صالح،مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2]

سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار، بحيث ما زالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ، و وكالة دعم و ترقية الاستثمارات المحلية و الوكالات العقارية و قد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة و المتوسطة ،وذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و غيره، فضلا عن ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيص أراض بأسعار منخفضة ، تؤدي إلى تزايد أشكال المضاربة على الأراضي التي تحول دون تنفيذ تعهدات الاستثمار.

ثالثا: المشاكل المتعلقة بالانفتاح التجاري:

إن سياسات التحرير التجاري للاقتصاد الوطني، التي ترافقت مع سياسات تكييف هيكلي للانتقال من اقتصاد مسير إطار المذهبية الاشتراكية إلى اقتصاد انفتاح تجاري في إطار المذهبية الليبرالية الجديدة ،قد أدى إلى نمو آليات التربيع و أشكال الفساد التي انعكست على المؤسسات الإنتاجية الخاصة و العامة بحيث ترتفع معدلات الارباح في الانشطة التجارية و الاقتصادية غير الاساسية مما أثر بشكل خطير على نمو و تطوير المنظومة الانتاجية التي ترتكز على تثمين المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري و تنمي أشكال الشراكة الاستثمارية الانتاجية مع المتعاملين الاجانب.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

بالنظر للأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بجانب المؤسسات الكبيرة، فقد أصبح من الضروري العمل على زيادة الفاعلية لهذه المؤسسات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنمية الاقتصادية، و الاستراتيجية المقترحة لتحقيق هذه الاهداف تقوم على ما يلي[1]:

أولا:العمل على ايجاد نظام تمويلي متكامل لمساعدة و دعم دور هذه المؤسسات:

تعتمد كل منشأة سواء كانت صغيرة أو كبيرة على وظائف أساسية منها: الانتاج، التسويق، التمويل و البيع، و لكي تقوم المنشأة بوظيفتي الانتاج و التسويق فان الامر يتطلب توفير الاموال التي تكفي لتمويل

[1]-علي عبد الله العرادي،**" ملف بشأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(دراسات و قوانين)"**، قسم البحوث و الدراسات، ادارة شؤون اللجان و البحوث، 26 يناير2012،ص37.

رأس مال الثابت و رأس مال العامل أيضا، و في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون المصدر الاساسي للحصول على رأس المال اللازم للمنشأة هو صاحب المنشأة نفسه.

و من بين الخطوات الضرورية لتأمين الدعم التمويلي هي[1]:

1-تدعيم دور بنوك التنمية في مجال تقديم القروض الطويلة الامد لهذه المؤسسات.

2-تشجيع البنوك التجارية على تقديم القروض اللازمة لهذه المؤسسات مع تقديم الضمانات المطلوبة.

3-العمل على الاستفادة من الخدمات التمويلية التي يمكن أن تقدمها صناديق و بنوك التنمية لمساعدة هذه المؤسسات على تمويل مشروعاتها.

ثانيا: إنشاء جهاز خاص لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مهمته:

1-دراسة كافة الأمور المرتبطة بهذا القطاع الحيوي و بحث المشاكل و الصعوبات التي تواجهه و العمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المتخصصة.

2-توفير قاعدة من البيانات و الاحصاءات المتنوعة التي يمكن أن تستفيد منها هذه المؤسسات لتطوير أعمالها في مجالات التسويق و القوى العاملة و الادارة و غيرها.

3-الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم المشورة و النصح حول كافة الامور التي تهم هذه المؤسسات في المجال التسويقي و الفني و الاداري و التمويلي و غيرها.

ثالثا: زيادة التسهيلات و الدعم الحكومي المقدم لهذه المؤسسات:

1-زيادة الاهتمام بتطوير المرافق المختلفة في المناطق الصناعية، بما يمكنها من تخفيف تكاليف الانتاج و زيادة القدرة على المنافسة على المستوى الاقليمي و المحلي.

2-قيام أجهزة الاعلام المختلفة بالترويج و التعريف بمنتجات و خدمات هذه المؤسسات و حث المواطنين على شرائها.

3-تخفيض تكلفة الاعلان و الترويج للمنتجات و الاخذ بمبدأ الشراء المحلي من منتجاتها و خدماتها و تسهيل في المعارض السنوية و الموسمية.

[1]-بن حمو عبد الله، **"تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بالقايد-تلمسان-، 2010، ص43.

رابعا: الاخذ بفكرة الحاضنات الصناعية:

و هي تقنية جديدة لدعم و تشجيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مرحلة التأسيس و الانطلاق و التشغيل، و تدعى هذه الآلية المستخدمة بحاضنات الاعمال و التي يمكن تعريفها بأنها" مجموعة متكاملة من الخدمات و التسهيلات و آليات المساندة و الاستشارة، توفرها المؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة و القدرة على الاتصال و الحركة الضرورية لنجاح مهامها".

خلاصة:

من خلال هذا الفصل استخلصنا أن الجزائر قامت بالعديد من المجهودات الفعالة بهدف تطوير و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، حيث تم انشاء وزارة خاصة تهتم بشؤون هذا القطاع، بالإضافة إلى وضع العديد من القوانين التي تهدف الى تنمية و ترقية هذا القطاع.

كما رأينا من خلال مختلف المؤشرات التي تطرقنا اليها حول قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بأنه يوجد هناك تطور ملحوظ من سنة الى أخرى و هذا راجع بدرجة أولى لاهتمام السياسة الاقتصادية في الآونة الاخيرة بهذا القطاع، كما استخلصنا من تلك المعطيات أن معظم هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة تمثل نسبة تفوق95 بالمائة من مؤسسات القطاع، و تتوزع على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي و هذا بدرجات متفاوتة، كما لمسنا أنها تساهم و بدرجة معتبرة في توفير مناصب الشغل(التنمية الاجتماعية) من سنة الى أخرى في تزايد مستمر، بالإضافة الى مساهمتها في المنتوج الداخلي الخام و القيمة المضافة(التنمية الاقتصادية) بشكل متزايد.

قائمة المراجع

الخاتمة:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رغم أنها تتصف بالمرونة التي تمكنها من التكيف مع المتغيرات الخارجية و الداخلية، نجد أنها لا تعرف استقرارا و خاصة في البلدان التي لم تعتمد هذا النوع من المؤسسات إلا منذ مدة قصيرة، و خاصة فيما يتعلق بعملية إنشائها و مساعدتها على النمو و التوسع و ضمان استمراريتها.

كما أن الاقتصاد الجزائري قد صادف العديد من المشاكل بسبب التوجهات السياسة الاقتصادية، خاصة الاستثمارية منها التي كانت سائدة في ظل الاقتصاد الموجه، ما أدى إلى الاسراع في عملية الاصلاح الاقتصادي و الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التي أصبحت أحد ثوابت التنمية الاقتصادية، و مع تطور البرامج الحكومية و في ظل التنافس الدولي على جذب المزيد من الاستثمارات لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي توسع في السنوات الأخيرة، فإن المتغيرات قد تغيرت بشكل كبير و أصبح من الممكن التطلع إلى آفاق جديدة لبناء تنمية اقتصادية خارج المحروقات و قد وضحت لنا الدراسة المجالات التي يمكن التفكير فيها لتنمية اقتصادية فعالة.

و ككل الدراسات يجب أن نخلص في الأخير إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها، و ذلك من خلال معرفة ما إذا تم تأكيد الفرضيات أو نفيها مع تقديم مجموعة من الاقتراحات و التوصيات التي نرى أهميتها. مع اقتراح مجموعة من المواضيع تجسد هذه الدراسة.

النتائج المتوصل إليها:

اختبار الفرضية الأول:

"تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الإبداع و خلق القيمة المضافة و بناء قطاعات النشاط المختلفة"

-تؤكد الأرقام المتوصل إليها بأن الإستراتيجية التنموية التي عقدتها الجزائر حتى مطلع التسعينات كان لها أثر واضح على ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الاقتصاد الجزائري.

-لقد لاحظنا من خلال الدراسة أن تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يوجه بشكل مباشر نحو قطاعات البناء و الخدمات، مع ضعف كبير في قطاع الصناعات التحويلية و الزراعة، هذين القطاعين الذين يشكلان نسبة كبيرة في الواردات الجزائرية، و نعتقد أن توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو ملء فراغات التنمية لم يتم بشكل مدروس و عليه فبالرغم من التطور الضئيل للصادرات خارج نطاق المحروقات لم تكون لمؤسسات الصغيرة و

المتوسطة الدور الفعلي لترقية الصادرات الجزائرية و بقي الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات المحروقات بأغلبية كاملة.

اختبار الفرضية الثانية:

"ليست هناك أي سبل من أجل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية باعتبارها مؤسسات مهمة للاقتصاد".

لقد لاحظنا من خلال الدراسة أن الجزائر في سعي دائم منذ عام2003 الى يومنا هذا نحو تطوير و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك للنهوض بتنمية فعالة للاقتصاد الوطني، و ذلك من خلال إنشاء العديد من الهيئات و السبل لتطوير تلك المؤسسات كالأخذ بفكرة الحاضنات الصناعية، المقاولة من الباطن وغيرها.

وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية.

اختبار الفرضية الثالثة:

" تصادف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل الأمر الذي يعيق عجلة التنمية الاقتصادية".

من خلال دراستنا وجدنا أن هناك جملة من المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعرقل تنميتها و التي نجد من بينها مشاكل مرتبطة بالعقار الصناعي و الذي يعتبر عمود إنشاء المؤسسة و الذي أصبح يعاني منه العديد من أصحاب المشروعات الجديدة الأمر الذي يؤدي إلى تزايد أشكال المضاربة بالإضافة إلى مشاكل الانفتاح التجاري و الذي أدى إلى نمو و ازدياد أشكال الفساد التي انعكست على المؤسسات الإنتاجية الخاصة و العامة بحيث ترتفع معدلات الأرباح في الأنشطة التجارية و الاقتصادية غير الأساسية.

و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الاقتراحات و التوصيات:

نظرا لأهمية هذا النوع من المؤسسات و في ظل المناخ غير المشجع، نجد من الضروري:

_خلق آليات جديدة تمكن البنوك من الحصول على الثقة و الضمان لتشجيع تمويل هذه المشروعات.

_ضرورة إسهام الجمعيات المحلية في تكوين و إنشاء هذه المؤسسات كما هو معمول به في العديد من الدول العربية كمصر، الأردن و تونس.....، فيجب أن تخرج الجمعيات عن مجالها الكلاسيكي، و تدخل مجالات الاقتصاد و المساهمة في التنمية الوطنية.

_ضرورة مساعدة الحكومة لهذه المؤسسات بتخفيض الرسوم و الضرائب و الإعفاء منها في بعض الأحيان، لتشجيع توجيه هذه المؤسسات نحو قطاعات معينة"كالصناعات الحرفية" أو تشجيع إقامتها في مناطق محرومة و تعاني من حدة البطالة(الجنوب الجزائري).

خلق توعية أكثر، عن طريق وسائل الإعلام للتعريف بوجود صناديق وطنية لضمان المخاطر.

_إعفاء المواد الأولية المستوردة من الرسوم الجمركية و التخفيض من الرسوم و الأعباء للأرباح المعاد استثمارها.

_ضرورة خلق نظام معلوماتي يمكن من استغلال المعطيات في الوقت المناسب لاحتلال مركز تنافسي يضمن بقائها و تطورها.

و الملاحظ هو أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تعود معظم مشاكلها إلى مرحلة الإنشاء، و يرجع ذلك إلى ضعف روح المبادرة و نقص الخبرة و المستوى التأهيلي لتسيير المشروع.

أما عدم إنجاح المشروع بعد إنشائه فيعود لضعف الدراسة التقنية و المالية للمشروع التي تتم على مستوى البنك أو صندوق الضمان مما يستدعي برمجة دورات للقائمين على دراسة هذه المشاريع.

آفاق الدراسة:

بعد دراسة مختلف الجوانب التي ترتبط بإمكانية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المساهمة لبناء تنمية اقتصادية فعالة تعوض اقتصاد المحروقات و تساهم في تنمية الصادرات، فإننا نعتقد أن الموضوع يتسع لإشكاليات أخرى جديرة بالبحث و الدراسة، نسرد بعض منها:

_ تفعيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المستدامة.

_ واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة.

_ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية جديدة لمحاربة البطالة.

_ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر....الواقع و التحديات.

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- عمر الصخري، "**اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر، سنة 2003.

2- عبد الرزاق بن حسين، "**اقتصاد و تسير المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 2002.

3- ياسين بن ساسي، يوسف قريقي، "**التسيير المالي(إدارة مالية) دروس و تطبيقات**"، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 2006.

4- سمير الشيخ " **تنمية الموارد البشرية في البنوك الإسلامية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 1987.

5- مُحَمَّد شفيق، "**دراسات في التنمية الاقتصادية**"، المكتب الجامعي الحديث دين قراط الازاريطة- الاسكندرية، 2004.

6- نعيم الظاهر، **دراسات في الواقع العربي التنموي-الاقتصادي-الاجتماعي**،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع الطبعة الاولى1998-1418 عمان-الاردن.

7- منال طلعت محمود ،" **التنمية و المجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**"، القاهرة، طبعة2001.

8- رشاد احمد عبد اللطيف ،" **اساليب التخطيط للتنمية**"، المكتبة الجامعية- الاسكندرية- جامعة حلوان،سنة2002.

9- ابراهيم احمد السيد ابراهيم، **التعليم و التنمية البشرية "خبرات عالمية"** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر- الاسكندرية-طبعة2007.

10- فؤادة عبد المنعم البكري، "**التنمية السياحية في مصر و العالم العربي -الاستراتيجيات-الاهداف-الاولويات**"، عالم الليث-نشر-توزيع-طباعة، الاردن، الطبعة الاولى2004.

11- فؤاد بن غضبان، "**الجغرافية السياحية**"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة العربية 2014.

12- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، مُحَمَّد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها و اساسياتها**"، الدار الجامعية-طبع-نشر-توزيع، الاسكندرية، طبعة2003.

13- افريت هاجن، "**اقتصاديات التنمية**"، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني1988.

14- محمود مُحَمَّد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجى، "**التنمية في ظل عالم متغير**"، دار السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة، طبعة2008.

15- حسن لطيف كاظم الزبيدي، "**الدولة و التنمية في الوطن العربي**"، دار الوراق للنشر و التوزيع، الدوحة- قطر، الطبعة الاولى2007.

16- إسماعيل شعباني، "**مقدمة في اقتصاد التنمية**"، الجزائر: دار هومه للنشر والطباعة والتوزيع، 1997.

ب- الرسائل الجامعية و الأطروحات:

1- لخلف عثمان، "**دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 1994.

2- مشري مُحَّد الناصر،" **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011/2008،ص32.

3- بوهزة مُحَّد وآخرون،" **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–حالة المشروعات المحلية سطيف**"، الدورة التدريبية الدولية حول: "**تمويلالمشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف من 25-28 ماي 2003.

4- قويقع نادية، "**إنشاء وتطوير لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية – حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 2001.

5- ليلى لواشي،" **التمويل المصرفي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري– وكالة بسكرة–**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر–بسكرة–، دفعة2005.

6- مُحَّد زوزي، " **تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–، السنة الجامعية2010/2009.

7- العايب عبد الرحمان، "**التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة2011/2010.

8- إيمان زوين، "**دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية–دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة متنوري–قسنطينة، السنة الجامعية2010-2011.

9- قشيدة صورية، "**تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011.

10- فراجي بلحاج، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد -تلمسان-، 2011/2010.

11- عبد الله الحرتسي حميد، **"السياسات البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة"**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، دورة 2005.

12- شيخ التهامي حمزة، علي قاسم بدر الدين، يوسفي فاتح، **"إنشاء و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية"**، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الماجستير، المركز الجامعي يحي فارس- المدية-، 2008/2007.

13- بن حمو عبد الله، **"تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بالقايد-تلمسان-، 2012.

14- بنابي فتيحة، **"السياسة النقدية و النمو الاقتصادي"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2009/2008.

ج- المؤتمرات و الملتقيات:

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،" **تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"**، الدورة العامة العشرون:جوان2002.

2- سليمان ناصر، عواطف محسن،" **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية"**، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير حول **"الاقتصاد الاسلامي، الواقع..... و رهانات المستقبل"** أيام 23و24 فيفري2011، المركز الجامعي غرداية.

3- سحنون سمير، بونوة شعيب، الملتقي الدولي حول:" **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"**، يومي:17 و 18 أفريل2006.

4- حوشين كمال، بعداش عبد الكريم، **"استراتيجية توزيع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، الملتقى الوطني حول:" **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية"** ، يومي20 و 21 أفريل2004، المركز الجامعي-بشار-.

5- مصيطفى عبد اللطيف،بن سانية عبد الرحمن، الملتقى الدولي الاول حول:**"الاقتصاد الاسلامي: الواقع.....و رهانات المستقبل"**، عنوان المداخلة: **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و منهجالاقتصاد الاسلامي"**، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي-غرداية، يومي23-24فبراير2011.

6- الأمين العوض حاج احمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، ورقة بعنوان: **"الاطر المؤسسية للمجتمع المحلي و الشراكة في تحقيق التنمية"**، اليمن، اغسطس2007.

7- جوين سينجرن، سريا جويا ، فيرجس مير في،" **التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع و تنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي و خطط العمل بها"**، دراسة مشتركة صادرة عن مدن التغيير. البنك الدولي. سبتمبر2004.

8- وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، **الدليل الارشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، البنك الدولي، واشنطن، مقاطعة كولومبيا. اكتوبر، 2001.

9- **العولمة و التنمية المستديمة، اي هيئات للضبط؟**، 12بطاقة للفهم للتوقع، للنقاش، موبولي- سولاقرال،1998، فرنسا، الترجمة من الفرنسية في وهران -الجزائر، البطاقة رقم 2أ.

10- عبد الرحمن عبد القادر، يختار عبد القادر، "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية"**، مداخلة مقدمة في اطار "المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الاسلامي "تحت عنوان: **"النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي"**، الدوحة-قطر، من19الى21 ديسمبر2011.

11- سليمان الناصر، ربيعة بن زيد، **"الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية و مدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر"**، المؤتمر الدولي حول: **"منتجات و تطبيقات الابتكار و الهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية و الصناعة المالية الاسلامية"**، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 05 و 06 ماي 2014.

12- علي عبد الله العرادي، ورقة عمل حول: **"دور المرأة في التنمية"**، تجربة مملكة البحرين للمشاركة في الاجتماع 13 لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية، تحت عنوان" **العولمة المتمركزة على التنمية"** ادارة شؤون اللجان و البحوث-قسم البحوث و الدراسات، الدوحة-قطر، 09 افريل2012.

13- بركات سارة، زايدي حسيبة، الملتقي الوطني حول: **" حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري**، عنوان المداخلة **"الحوكمة الجيدة و محاربة الفساد و الرشوة شروط اساسية لتحقيق التنمية في الشرق الاوسط و شمال افريقيا"**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر-بسكرة، يومي 06-07 ماي 2010.

14- علي عبد الله العرادي،" **ملف بشأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(دراسات و قوانين)"**، فسم البحوث و الدراسات، ادارة شؤون اللجان و البحوث، 26 يناير2012.

15- سليمان ناصر، عواطف محسن، " **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"**، الملتقى الدولي يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة.

د- المجلات:

1- السعيد بريبش، "**مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**"، كلية العلوم الاقتصادية ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر2007.

2- دمدوم كمال،"**دور الصناعات الصغيرةوالمتوسطة**"، دراسات اقتصادية، الاغواط، العدد02(2000).

3- آيت عيسى عيسى،" **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس، جامعة تيارت،2011.

4- شريف غياط، مُحَّد بوقموم،" **التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد24، العدد الاول2008.

5-جمال الجاسم المحمود، **دور الاعلام في تحقيق التنمية و التكامل الاقتصادي العربي**، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 20، العدد الثاني2004.

6-كربالي بغداد، حمداني مُحَّد، "**استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة سطيف، العدد45، شتاء2010.

7- مُحَّد سليمان جردات، هواري معراج،" **السياحة و اثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري**"، مجلة الباحث، العدد01، سنة2004.

8- علي فلاح الزعبي،" **إدارة التغيير و دورها في تعزيز عملية التخطيط التسويقي الاستراتيجي في القطاع الصناعي الاردني(نموذج ريادي–متكامل)**"، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد السادس، ديسمبر2009.

9- معتز نعيم، "**النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ترابط وثيق و علاقات متبادلة**"، مجلة جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد الخامس عشر، العدد الاول، 1999.

10- نانسي هاب، ممتاز الحسين، "**امتصاص الصدمات**"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد40، العدد04، ديسمبر2003.

11- صالحي صالح،" **أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد03(2004)، جامعة فرحات عباس- سطيف.

12- غربي أحمد، **أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، العدد4/أكتوبر/2010.

13- حكيم شبوطي، الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد الثالث، جامعة يحي فارس–المدية–، جوان2008

و- الجرائد و النشرات:

1- **الجريدة الرسمية،** القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77.

2- وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب،" **مجموعة النصوص التشريعية لجهاز دعم تشغيل الشباب"**، نوفمبر 2011.

3- نشرية الملومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة2012.

4- نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2013.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

1-GAVAULT.A Laurent"**techniques et pratique de la gestion de stocks**" , 1985.

2-Trudeau Jean – Claude. "**Stratégie industrielle**".2eme Ed. paris : Vuibert.1998.

3-Maryse Salle,"**StratégiesdesPMEet intelligence Economique**".1er Ed.Paris.Economique.2003.

4-Ministre de PME/PMI, "**rapport sur l'état de secteur PME/PMI**", Juin 2000.

6-Ministre de PME/PMI,"**rapport sur l'état de secteur PME/PMI**", Juin 2000.

7-BLED.F,"**financement des entreprises**",LEFEBURE

édition PARIS ,1992.

8-BRAIN.D," **Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi**",étudesdocumentaire n :4715,1983.